سياسات تحقيق أمن الطاقة الامريكي خلال فترة حكم الرئيس دونالد ترامب 2017-2020

م.م. سيڤان صالح زۆراب
ماجستير في العلوم السياسية - جامعة السليمانية

أ.د. ريبوار كريم محمود
rebwar.mahmood@univsul.edu.iq
استاذ في كلية العلوم السياسية – جامعة السليمانية

تاريخ استلام البحث:٢٠٢٤\٦\٢٤ تاريخ موافقة النشر:٢٠٢٤\٧\١٤

الملخص

يمر نظام الطاقة العالمي بمرحلة انتقالية بالتحول الى نظام جديد للطاقة يتميز بظهور الولايات المتحدة كمصدر اساسي للنفط، والتحول التدريجي لثورة النفط الصخري نحو مصادر الطاقة المتجددة. وكان ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة سبباً في تغير قواعد لعبة الطاقة على المستوى العالمي، كما حدث مع انتخاب دونالد ترامب رئيس للولايات المتحدة. لقد أعلن ترامب طموحه بهدف تحول الولايات المتحدة الى قوة عظمى عالمية في مجال الطاقة، لأنها بإمكانها أن تحدد الركائز الاساسية لنظام الطاقة العالمي. ان هذا التحول في نظام الطاقة العالمي يمكن ان يكون نتيجة للثورة التي حدثت في مجال النفط الصخري من جهة، وسياسات (دونالد ترامب) الاقتصادية والتجارية الجديدة من جهة أخرى.

المقدمة:

مع تولي الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" مقاليد الحكم داخل البيت الأبيض، في(20 كانون الثاني2017)، بدأت تتجسد أولى إرهاصات توجهاته وسياساته الداخلية والخارجية، في تجاوز سياسات سلفه "أوباما" ما بين الانحسار والتراجع في إدارته لمجموعة من القضايا الدولية والإقليمية والمحلية، والتي قد ألقت بظلالها على مكانة الولايات المتحدة العالمية، ومن أهمها سياسات واستراتيجيات أمن الطاقة، في وقت تبنت فيها إدارة الرئيس "ترامب" مقاربة تستخدمها الولايات المتحدة للهيمنة على الطاقة لضمان بقاء الأسواق الدولية مفتوحة، وتعزيز أساليب التنوع، والوصول إلى الطاقة لضمان الأمن القومي الأمريكي، وذلك في ضوء سياسة خارجية تقوم على تعزيز الازدهار الأمريكي، وتقوية الاقتصاد، بغرض المحافظة على قوة الولايات المتحدة كقطب عالمي أوحد.

ففي البداية توقعت خبراء الطاقة أن تصل الولايات المتحدة المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج النفط الصخري والغاز الصخري ما بين أعوام (2025-2030)، وأن تكون مكتفية ذاتياً لحاجاتها من إمدادات الطاقة. وأن تلك المتغيرات تعد بمثابة العامل الحاسم في إعادة تحديد أولويات الأمن القومي الأمريكي وسياسات الولايات المتحدة الخارجية تجاه التزاماتها حيال أمنها الطاقوي من جهة، وأمن حلفائها الذي بدأ يظهر قدراً من التراجع في فترة حكم الرئيس السابق "ترامب"، سيما تجاه حلفائها في منطقة الشرق الأوسط والخليج، من جهة أخرى. ومن المعروف أن الولايات المتحدة لم تستورد سوى نسبة قليلة من النفط من شركائها الرئيسين في منطقة الخليج، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، بالمقابل ازدادت الصادرات الأمريكية من النفط من دول أميركا الجنوبية والشمالية وكندا وبعض المناطق الأفريقية الغنية بموارد الطاقة التقليدية.

ومنذ أن تولي الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" سدة الحكم وعملية صنع الاستراتيجية الأمريكية والسياسة الخارجية شهدت إخلالاً لم يسبق له مثيل سيما في العلاقة بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية لصالح السلطة التنفيذية. فالرئيس "دونالد ترامب" هيمن بشكل كبير على عملية صنع القرار الأمريكي داخلياً وخارجياً، حيث تحرك بعيداً عن رقابة مجلسي النواب والشيوخ، الأمر الذي أحدث العديد من الأزمات على المستويين الداخلي والخارجي، فخلال فترة حكمه 2017-2020 شهدت صلاحيات الرئيس الأمريكي في السياسات والاستراتيجيات الأمريكية تضخماً هائلاً، من خلال الممارسة، والسوابق القضائية، وعدم قدرة مجلسي النواب والشيوخ في تقييد تصرفاته، حيث أصر الرئيس "دونالد ترامب" بتصرفاته في السيطرة على أجندة القضايا ذات الأولوية، وتوجيه السياسة الخارجية، وإدارة العلاقات الدبلوماسية من وجهة نظر مادية تخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات. وهذا ما أدى الى أن يصبح الرئيس "دونالد ترامب" صاحب السيطرة في هذا الصراع الغير مسبوق. وفي هذا المجال استندت الرئيس الأمريكي الى نظرية "الرئاسة المزدوجة" ونظرية "الرئيسين" التي طورهما المفكر "آرون ويلدافسكي" في ستينيات القرن العشرين الماضي لتعكس ما قام به الرئيس "دونالد ترامب" حيث أكدت النظريتين على أن للرئيس حرية حركة وقدرة على السيطرة وإصدار القرارات بشكل أكبر في السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية.

اهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في محاولته لتحليل سياسات تحقيق أمن الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك البحث في دراسة العوامل الداخلية والخارجية التي اتبعت لتحقيق أمن الطاقة وكذلك العلاقة فيما بين هذه المتغيرات، وذلك من خلال تبيان أهميتهما وتأثيرهما المتبادل.

اهداف البحث: تسعى الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف لعل أبرزها ما يأتي:

1- دراسة أهمية السياسات الداخلية لتحقيق أمن الطاقة في الاستراتيجيات الأمريكية.
2- دراسة السياسات الخارجية لتحقيق أمن الطاقة في الاستراتيجيات الأمريكية.
3- دراسة العلاقة المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على أمن الطاقة الامريكي.

اشكالية البحث: أن الإشكالية الأساسية في هذا البحث تكمن في غموض السياسات المتبعة من قبل الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) على الصعيدين الداخلي والخارجي لتحقيق أمن الطاقة. وكذلك الأسس التي تبناه أثناء رئاسته للولايات المتحدة في محاولاته لتحقيق مستوى أفضل لموقع بلاده في مجال ركائز الطاقة.

فرضية البحث: إن الفرضية التي يحاول البحث إثباتها هي أن هنالك سياسات داخلية وخارجية اتبعتها ادارة الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) لتحقيق أمن الطاقة من جهة، والعلاقة بين هذه السياسات من جهة أخرى. وكذلك تختلف هذه السياسات مع تلك التي سبقتها في الإدارات الامريكية الأخرى.

منهجية البحث: تعتمد هذه الدراسة على عدة مناهج، ولعل أبرزها هو المنهج التحليلي الذي يكشف عن الحقائق المتعلقة بالسياسات الداخلية والخارجية المتبعة لتحقيق أمن الطاقة الأمريكي خلال رئاسة (دونالد ترامب) للولايات المتحدة. ومن ثم يعتمد البحث على المنهج التاريخي لإبراز اهم الخطوات التي اتبعتها الإدارة الامريكية لتحقيق أمن الطاقة خلال المدة المذكورة في البحث.

المطلب الأول
السياسات الداخلية لتحقيق أمن الطاقة 2017-2020

الرئيس "ترامب" بنفسه على تقديم استراتيجيته الخاصة للأمن القومي الأمريكي، على الرغم من التعديلات التي أدخلها الكونجرس على تلك الاستراتيجية، فالمعتاد أمريكياً بين الرؤساء الأمريكيين عدم تقديم استراتيجية الأمن القومي الأمريكية إذا ما قام الكونجرس بتعديلها والاكتفاء بطرحها على وسائل الإعلام، وأعلن الرئيس "ترامب" أن استراتيجيه تقوم على أربعة ركائز رئيسية، تتمثل في (تحقيق الرخاء للشعب الأمريكي، حماية الدولة وأسلوب حياة الأمريكيين، تحقيق السلام من خلال القوة، زيادة النفوذ الأمريكي في عالم شديد المنافسة)[1]، وتلك الركائز الأربعة كانت بمثابة تغيير واضح عن استراتيجيتي سلفه "أوباما" والتي اعتبرت أن التغيير المناخي يمثل التهديد الأبرز للأمن القومي الأمريكي، لكن استراتيجية "ترامب" والتي أطلقه في إطار عبارة قومية شمولية بحتة "أمريكا أولاً" ومن خلال تلك الكلمة اعتبر أن "تحقيق الرخاء الاقتصادي للشعب الأمريكي" هو أهم الركائز الاستراتيجية التي لابد من تحقيقه بأي ثمن، وما يتضمن ذلك من أهداف أمنية لأزمة لتحقيق هذا الهدف، وعليه ستتناول أصر الدراسة أهم سياسات أمن الطاقة الداخلية في استراتيجية الرئيس "دونالد ترامب" في الفترة 2017-2020، في النقاط التالية:

الفرع الأول: تطوير نمو إنتاج النفط الصخري الأمريكي:

بعدما تولي الرئيس "ترامب" سدة الحكم في20 كانون الثاني2017، وبدأت تتجسد أهم توجهاته، في تجاوز فترة الانحسار والتراجع التي ألقت بظلالها على الدور المنوطة به الولايات المتحدة عالمياً في النظام الدولي، وإدارتها

(1) The White House, "National Security Strategy of the United States of America", Washington, The White House, December 2017, p.68.

لمجموعة من القضايا المحلية والإقليمية والدولية، في فترتي "أوباما"، إذ شرع الرئيس "ترامب" فيما يخص الشؤون الداخلية المتعلقة بأمن الطاقة في تطوير نمو إنتاج النفط الصخري، فالأخير كان من أهم محددات وأحداث صناعة الطاقة داخل الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع القرن الجاري الحادي والعشرين، حيث شهد الإنتاج الأمريكي من النفط الخام للفترة 2009-2020 نمواً ملحوظاً من 5.4 إلى12.1مليون برميل يومياً، وشكل النفط الصخري الخفيف (LTO) وحده حوالي ثلثي حجم الإنتاج الأمريكي في الفترة التي تولي فيها الرئيس "ترامب" حكم البلاد 2017-2020، فيما تراجع خلال تلك الفترة صافي الواردات الأمريكية من النفط الخام من 9.1 إلى 3.8مليون برميل يومياً، وفي تلك الفترة الزمنية تم إحلال الواردات محل الصادرات وزادت الصادرات الأمريكية من الطاقة بدرجات كبيرة، فنمو حجم إنتاج النفط الصخري الأمريكي لم يكن التأثير الوحيد الجدير بالملاحظة لحجم هذا التطور والتغيير في الإنتاج الطاقوي الأمريكي، إذ أضافت جودة النفط الأمريكي الخفيف من التكوينات الصخرية بعداً استراتيجياً آخر إلى السرد الذي قد شكل تحدياً لصناعة النفط الأمريكي لكل من المنتجين ومصافي التكرير[1].

كما شكل تراجع أسعار النفط في تلك الفترة بسبب تدابير مكافحة تداعيات انتشار جائحة كوفيد-19 تحدي أضافي واجهه صناعة النفط الأمريكي حيث أدى إلى تباطؤ الاستثمارات العالمية الأولية بدرجة هائلة، فقد أشارت الوكالة الدولية للطاقة (IEA) أن الاستثمارات الأولية في قطاع النفط والغاز الأمريكي انخفض بنسبة 32% في عام 2019-2020 مقارنة بعام 2018، وقد أثر هذا التباطؤ على كافة شركات ومنتجي الطاقة في الولايات الأمريكية نظراً لطبيعة إنتاج الزيت الصخري على المدى القصير، إذ تقلصت كميات الإنتاج، هذا بالإضافة لما تسببت فيه جائحة كوفيد-19 في تعطيل قطاع الطاقة أكثر من أي حدث آخر في التاريخ الحديث، مما ترك آثاراً سلبية ستظل تداعياتها مستمرة لفترة طويلة ممتدة، حيث انخفاض الطلب على العالمي على الطاقة بنسبة 5%، والاستثمار في قطاع الطاقة إلى نسبة 18%، وانخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة بنسبة 7%، وتناقص انخفاض تأثير الوقود بنسبة 8% في الطلب على النفط، و7% في استخدام الفحم، وارتفاع طفيف في مساهمة مصادر الطاقة المتجددة، وبلغ الانخفاض في الطلب على الغاز الطبيعي حوالي 3%، وانخفض الطلب العالمي على الطاقة الكهربائية بنسبة 2%[2]، والشكل رقم (1) يوضح حجم الطلب العالمي على النفط أثناء فترة الإغلاق بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19.

الشكل رقم (1) حجم الطلب العالمي على النفط أثناء فترة إغلاق جائحة كوفيد-19

([1]) Energy Information Administration (EIA), "Annual Energy Outlook 2020: With Projections to 2050", **Report EIA**, Washington, DC, U.S. Department of Energy, January 2020, pp.10-13, at: https://www.eia.gov/outlooks/aeo/pdf/AEO2020%20Full%20Report.pdf

([2]) International Energy Agency (IEA), "World Energy Outlook 2020", **Report IEA**, Washington, DC, U.S. Department of Energy, 2020, pp.27-58, at: https://iea.blob.core.windows.net/assets/a72d8abf-de08-4385-8711-b8a062d6124a/WEO2020.pdf

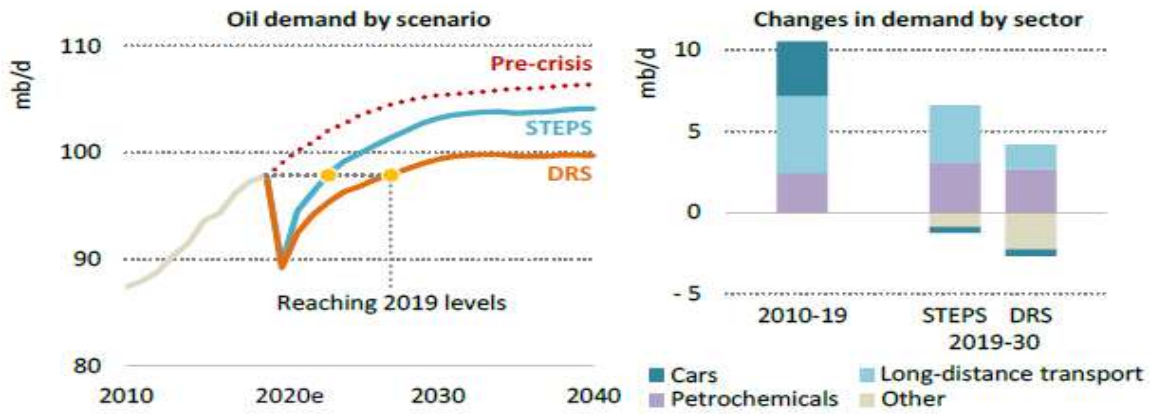

So: International Energy Agency (IEA), 2020.

تلك الأحداث لم تثني إدارة "ترامب" عن ضخ استثمارات داخلية ضخمة لتحديث مصافي تكرير النفط الأمريكية، فتم تركيب وحدات التحويل العميق لتحويل مخلفات النفط إلى بنزين وديزل، وبالتالي زادت الولايات المتحدة من إنتاج النفط الخام الخفيف، لكن سعر النفط الأمريكي – نفط غرب تكساس الوسيط – تعرض لتخفيض كبير مقارنة بنفط خام برنت، وذلك بعد طفرة الإنتاج الكبير من النفط الصخري الأمريكي، والجدول رقم (1) يوضح حجم الاستثمارات الأمريكية المخصصة لتطوير نمو إنتاج النفط الصخري الأمريكي لزيادة المعروض للفترة 2020-2107، واستشراف إلى عام 2030.

الجدول رقم (1) يوضح حجم الاستثمارات الأمريكية المخصصة لتطوير إنتاج النفط الصخري الأمريكي

السيناريو	الوصف	استثمارات التكرير التراكمية للفترة ما بين 2020 إلى 2030 (دولار أميركي بالقيمة الحقيقية لعام2017)
السيناريو المرجعي	استخدام توقعات شركة ريستاد الأمريكية للنفط للعرض اعتباراً من شهر نيسان عام2020	46 مليار دولار
سيناريو النفط الصخري الإضافي (MS)	ارتفاع إنتاج النفط الصخري الخفيف الامريكي (LTO) بنسبة 10% مقارنة بسيناريو الحالة المرجعية	27 مليار دولار
السيناريو المقيد برأس المال -50(MSCC-50)	الاستثمارات الرأسمالية للمصافي مقيدة بنسبة 50% بالنسبة لسيناريو النفط الصخري الإضافي (MS)	14 مليار دولار
السيناريو المقيد رأس المال -50(MSCC-50)	الاستثمارات الرأسمالية للمصافي مقيدة بنسبة 90% بالنسبة لسيناريو النفط الصخري الإضافي (MS)	3.8 مليار دولار

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة (IEA)، تقرير2020

الفرع الثاني: رفع القيود المفروضة داخلياً:

بعدما أكدت العديد من المنظمات والمؤسسات المعنية بشؤون الطاقة وفي مقدمتهما كل من وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية في العديد من تقاريرهم إن الولايات المتحدة الأمريكية ستشهد ثورة كبرى في مجال استكشاف ومن ثم إنتاج الطاقة من النفط والغاز الصخري بما يمكنها من الاستغناء تماماً في المستقبل القريب عن استيراد الطاقة من الخارج، بل وستصبح الدولة الأولى والرائدة عالمياً في إنتاج النفط والغاز الصخري

وتصديرهما إلى الخارج، وستتفوق على أكبر مصدري الطاقة في الساحة العالمية مثل روسيا والسعودية، وستتقدم عليهم في كمية الإنتاج اليومي من النفط والغاز الصخري، وذلك في الفترة 2015-2035، أي في العقدين المقبلين، وبحسب تقرير المجلس الوطني الأمريكي للنفط الصادر عام2011، بأن الولايات المتحدة وحدها تمتلك ثروة نفطية وغازية ضخمة جداً من الصخر الزيتي، خاصة في التكوين الجيولوجي المعروف بـ"جرين ريفر" " Green River Formation" تقدر بحوالي800 مليار برميل من النفط يومياً قابلة فعلياً للإنتاج[1].

الأمر الذي دفع بالرئيس "ترامب" بالتعهد للناخبين الأمريكيين بأنه في حال نجاحه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية وتوليه السلطة سيرفع القيود المفروضة على المنتجين المحليين داخل الولايات المتحدة والسماح لهم ولشركات الطاقة الأمريكية بمزيد من التنقيب والاستفادة القصوى من الاحتياطيات الهائلة من النفط والغاز الصخري، وتقديم كافة أشكال الدعم المادي والتقني والفني لتطوير الإنتاج، وبالفعل بعدما تولى السلطة شرع في تنفيذ تعهداته لمنتجي الطاقة وشركاتهما، وتحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قوة عظمى في مجالات إنتاج الطاقة من النفط والغاز الصخري، الأمر الذي كان له حتما تداعيات على تشكيل خريطة الطاقة العالمية، فأصبحت الولايات المتحدة مكتفية ذاتياً من إنتاج الغاز والنفط، ومن أهم المصادرين إلى قارتي أوروبا وآسيا[2]، وأصبحت كذلك مع مطلع عام 2018 من أهم مصدري الغاز الطبيعي للأسواق الخارجية، حيث بلغت وارداتها من الطاقة ما نسبته 3.6% من إجمالي استهلاك الطاقة عالمياً[3]، والشكل رقم (2) يوضح باختصار استراتيجية وسياسة أمن الطاقة بالنسبة للرئيس "ترامب".

الشكل رقم (2) يوضح نظام الطاقة الجديد بحسب استراتيجية الرئيس "ترامب" لأمن الطاقة

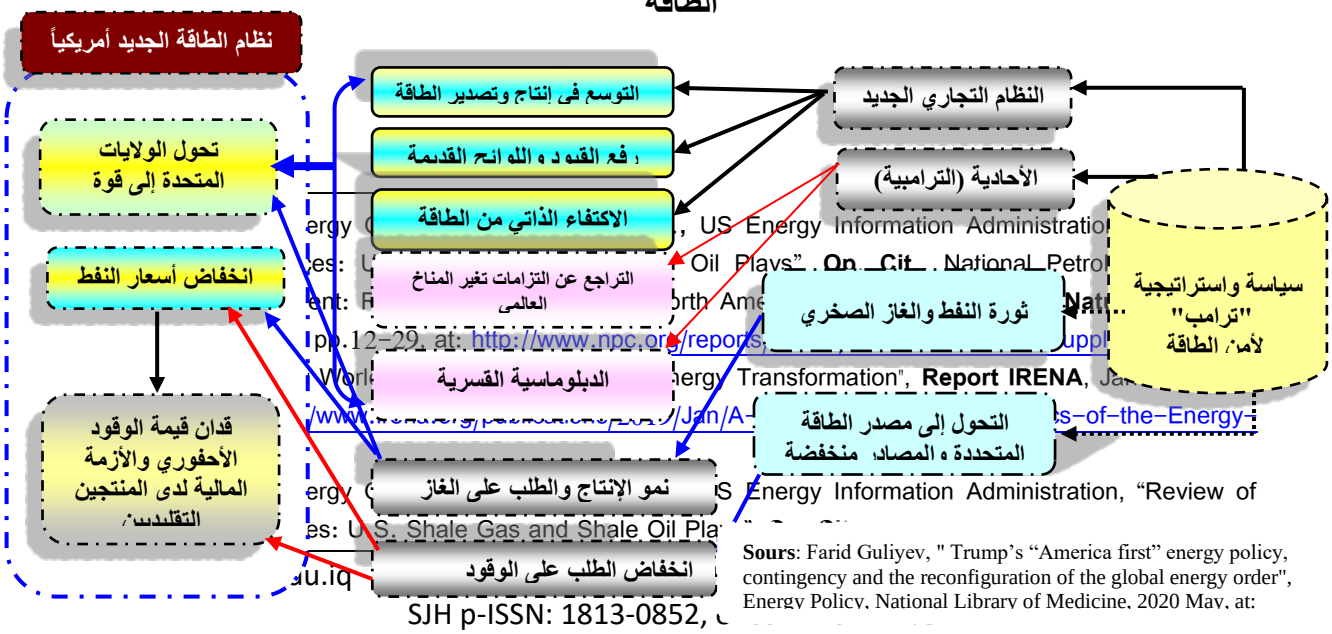

Sours: Farid Guliyev, " Trump's "America first" energy policy, contingency and the reconfiguration of the global energy order", Energy Policy, National Library of Medicine, 2020 May, at:

لقد كانت الولايات المتحدة مستورداً صافياً للطاقة منذ عام 1953، ولكن بفضل الابتكار والتقدم التكنولوجي والتقني، أصبحت الولايات المتحدة بحلول عام 2018 مصدراً صافياً للغاز الطبيعي المسال عالمياً، واستطعت شركات النفط والغاز الأمريكية بتصدير الغاز الطبيعي المسال الأمريكي إلى شركائها التجاريين والدوليين في كل من أوروبا وآسيا وحتى الصين، ففي وقتنا الحالي تنعم أميركا بوفرة في الموارد الطبيعية والقدرات التكنولوجية الخاصة بخدمات الطاقة، وأصبح لدى واشنطن رواد عالمياً في مجال التكنولوجيا النووية والطاقة المتجددة، و"ترامب" وإدارته سعوا إلى الاستفادة من إمكانات وفورات الطاقة المتنوعة والمتوفرة لديهم والمتحكمين فيها، وهو ما صرح به "ترامب" قائلاً "إن الاستفادة من إمكانات الطاقة الكاملة لدينا في هذا البلد سيؤدي إلى نمو قوي في الوظائف والتوسع في كل قطاع من قطاعات اقتصادنا، ومن تجارة التجزئة إلى التصنيع، يمكننا إعادة الوظائف إلى أميركا، مع الاستمرار في تحسين بيئتنا باستخدام أنواع الوقود والتقنيات النظيفة"[1].

بناءً عليه توصلنا إلى إن الرئيس "ترامب" وإدارته حققوا فعلياً العديد من النجاحات الاستراتيجية في مجال أمن الطاقة فمن الترخيص لخطوط أنابيب "داكوتا أكسس وكيستون إكس إل" التي كانت متوقفة، إلى مراجعة خطة الطاقة النظيفة التي كانت تهدد 125 ألف وظيفة أميركية، إلى إنهاء حصار العمل البيروقراطي الذي أعاق إنتاج الطاقة، وصولاً إلى إصدار تصاريح لتصدير الغاز الطبيعي المسال، وإنهاء حرب الفحم من خلال إلغاء الوقف الاختياري لتأجير الفحم على عقود الإيجار الجديدة لاستخراج الفحم من الأراضي الفيدرالية الأمريكية، ومن ثم مساعدة منتجي الطاقة وخلق فرص عمل وليس عرقلتها، شكلت تلك النجاحات جملة عناصر استراتيجية خطة عمله للـ100يوم الأولى من حكمه، والتي وضعها "ترامب" وإدارته، حيث أوضح "ترامب" "لقد ظلت موارد الطاقة لدينا، وخاصة تلك الموجودة في الأراضي الفيدرالية العامة محجوزة لفترة طويلة للغاية، يحتاجها الاقتصاد والطاقة في أميركا الآن لتحقيق الازدهار، نحن نتطلع الآن إلى مساعدة منتجي الطاقة وخلق وظائف جديدة وليس عرقلتها، هذه الإجراءات الجماعية هي مجرد بداية لاستراتيجية الطاقة "أميركا أولاً"، التي وضعتنا على طريقنا نحو الهيمنة على الطاقة. أمريكا مفتوحة على الأعمال التجارية والحرب على الطاقة الأمريكية انتهت"[2].

([1]) White House, "Trump Vows to Usher in Golden Era of American Energy Dominance", **Review White House**, 14 Nov 2017, at: https://www.whitehouse.gov/articles/president-trump-vows-usher-golden-era-american-energy-dominance

([2]) **Ibid**.

الفرع الثالث: الانسحاب الأمريكي الرسمي من الاتفاقيات الدولية المعنية بتغير المناخ:

بغية فتح كافة مجالات التصنيع بكل أشكالها وأنماطها أمام العاملين الأمريكيين في الداخل، للرجوع والعودة إلى الريادة الأمريكية الصناعية المفقودة والمتراجعة، وتحديداً أمام الصناعات التي تتسبب في انبعاثات الكربون والغازات الدافئة، تصرف الرئيس "ترامب" بإرادة منفردة من جانب واحد وانسحب من "اتفاقية باريس للمناخ"، والعديد من الالتزامات الأمريكية البيئية الخاصة ببرتوكولات تغير المناخ، مشككاً في صحة التحذيرات العلمية بشأن تلك الظاهرة والاحتباس الحراري وانبعاثات الكربون، ورفض فرضية تغير المناخ جملةً وتفصيلاً[1].

ففي عام2015 ووفقاً لاتفاقية باريس للمناخ اتفقت واشنطن مع العديد من الأطراف الدولية وفي مقدمتها الصين على استبدال الفحم بالغاز الطبيعي، واتفقوا وقتئذ على تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة، إلا أن الرئيس "ترامب" أعلن انسحاب واشنطن من تلك الاتفاقية – ذات السياسة التي تحاكي رفض مجلس الشيوخ الأمريكي لبروتوكول كيوتو الخاص بانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في عام 1997 – هدفه من وراء ذلك الانسحاب فتح كافة مجالات التصنيع أمام العاملين الأمريكيين لاستعادة ما كانت عليه الولايات المتحدة من ريادة في مجالات التصنيع عالمياً، ولم يكتفي "ترامب بذلك بل قلل من شأن القواعد البيئية الفيدرالية وقام بإلغاء أكثر من95 الالتزام أميركي بيئي متعدد الأطراف[2]، قد كان أقرها سلفه "أوباما"، تلك السياسات أكدت وقتئذ إن تراجع الولايات المتحدة عن التزاماتها المتعلقة بتغير المناخ - رغم أنه لم يكن حدثاً غير مسبوق- كان بمثابة ضربة للنمط المتعدد الأطراف لإدارة الطاقة العالمية والجهود الدولية لتخفيف الاحتباس الحراري العالمي.

فبعدما استمعت إدارة "ترامب" لمطالب قادة الولايات الأمريكية وكبار منتجي الطاقة وأصحاب المصالح العميقة في تحقيق كل من فرص العمل والنمو الاقتصادي المرتبط بزيادة إنتاج الطاقة داخل الولايات الأمريكية، أكد الرئيس "ترامب" "سنعيد التأكيد على التزامنا بالطاقة النظيفة لأننا نعتقد أن الإدارة السابقة خلقت خيارًا خاطئًا بين الوظائف والبيئة. سنتجنب تكاليف الإدارة البيئية غير المسؤولة، واختيارنا الثنائي بين مؤيدي الاقتصاد ومؤيدي البيئة، والذي أدامته إدارة أوباما، كان بمثابة حجة زائفة. يمكننا أن نفعل الخير لكليهما، وسوف نفعل ذلك. من المهم أن نلاحظ أن الولايات المتحدة تقود العالم بالفعل في خفض الانبعاثات. لقد رأينا ثمار التكنولوجيا النظيفة مثل احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه في الولايات المتحدة. على سبيل المثال، تستخدم العديد من المنشآت الأمريكية العاملة في مجالات الطاقة في وقتنا الحالي عمليات متعددة لإزالة90% من ثاني أكسيد الكربون بعد حرق الفحم لتوليد الطاقة بطريقة نظيفة ثم تستخدم ثاني أكسيد الكربون المحتجز لتعزيز استخلاص النفط بالتكنولوجيا المبتكرة. مثل هذه هي ما

(1) Farid Guliyev, "Trump's "America First" Energy Policy, Contingency and the Reconfiguration of the Global Energy Order", **Energy Policy**, National Library of Medicine, 2020 May, at: https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC71

(2) Nadja Popovich, Livia Albeck-Ripka and Kendra Pierre-Louis, "The Trump Administration Is Reversing Nearly 100 Environmental Rules. Here's the Full List", **New York Times**, 15 Oct 2020, at: https://www.nytimes.com/interactive/2020/climate/trump-environment-rollbacks.html

ستنظف البيئة، وليس الصفقات السيئة للشعب الأمريكي مثل اتفاقية "باريس للمناخ. وسوف نبني على هذا النجاح. فبدلاً من التبشير بشأن الطاقة النظيفة، ستعمل هذه الإدارة على تطبيقها"[1].

وأضاف الرئيس "ترامب" "نؤمن بأنه لا توجد محفظة طاقة نظيفة مكتملة حقًا بدون الطاقة النووية. إذا كنت تريد أن ترى البيئة والمناخ الذي نعيش فيه يتأثر بطريقة إيجابية، فيجب عليك إدراج الطاقة النووية ذات الانبعاثات الصفرية في محفظتك. افعل ذلك بأمان، وافعله بشكل مدروس، وافعله اقتصاديًا. وفي ظل قيادة الولايات المتحدة، يستطيع العالم أن يفعل ذلك. وتعتقد هذه الإدارة أن تطوير الطاقة النووية سيكون عاملاً مغيراً لقواعد اللعبة ولاعباً مهماً في تطوير محفظة الطاقة النظيفة لدينا على مستوى العالم"، واستكمل الرئيس "ترامب" قوله "سنواصل الدعوة إلى مجموعة واسعة من الطاقة، كل ما سبق، للسماح للولايات المتحدة بتحقيق الاستقلال في مجال الطاقة، وخفض العجز التجاري لدينا بشكل كبير، وخلق فرص عمل تتجاوز (6.4) مليون أميركي يعملون حاليًا في هذا القطاع، إننا نتطلع إلى الاستماع إلى الأمريكيين هذا الأسبوع حول أفضل السبل للمضي قدمًا لتقليل التنظيم الحكومي غير الضروري والبيروقراطية لتعزيز الوظائف والنمو الاقتصادي في قطاع الطاقة"[2].

في هذا الإطار نرى بإن أجندة إدارة "ترامب" لأمن الطاقة في إطار الانسحاب الأمريكي الرسمي من الاتفاقيات الدولية المعنية بتغير المناخ قامت بالأساس بدافع حماية الوظائف، وموثوقية الطاقة، وحماية الأمن القومي الأمريكي الطاقوي من الاندفاع إلى الأجندة الخضراء والاعتماد على الطاقة النظيفة والمتجددة، دون تأمين البنية التحتية الرئيسية للطاقة التقليدية داخل الولايات المتحدة وتعزيز سبل تطويرها، فإدارة "ترامب" قدمت حزمة وأجندة طاقوية تنطلق من تحديث وتحسين البنية التحتية للطاقة، وتعزز استراتيجية الطاقة الشاملة في جميع المجالات، بما في ذلك الحلول الابتكارية القائمة على توظيف التقنيات الحديثة في كافة أشكال استخدامات الطاقة، كالطاقة الكهرومائية، والنووية، وأنسب سبل استغلال الفحم، وحبس الكربون وتخزينه، وتطوير أساليب استخدام الغاز الطبيعي والنفط، وفرض حلول بيئية حقيقة قابلة للتطبيق للوصول إلى أفضل طرق لاستخدام الطاقة النظيفة والموثوقة، وتقليل الانبعاثات؛ فإدارة "ترامب" أعطت الأولوية لأمن الطاقة من خلال الحفاظ على انخفاض تكاليفها وليس رفعها.

الفرع الرابع: الإغلاق الأمريكي بسبب جائحة كوفيد-2019:

في عام 2016 وأثناء فترة السباق الانتخابي الرئاسي الأمريكي، وعد "ترامب" بـ"جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى"، وفيما يخص العاملين الأمريكيين وعدهم "ترامب" برفع القيود التي فرضتها إدارة "أوباما" على إنتاج ما قيمته 50 تريليون دولار من الطاقة الأمريكية المنتجة للوظائف الجديدة في قطاع الطاقة الأمريكي، وفعليا بعد تولية السلطة رفع القيود الطاقوية الموضوعة من قبل إدارة سلفه "أوباما"، وأوصى "ترامب" بزيادة إنتاج كافة أشكال الطاقة وأنواعها وزيادة الصادرات الأمريكية من الطاقة إلى الخارج، ولأول مرة منذ سبعينيات القرن العشرين الماضي، وصل الإنتاج النفطي الأمريكي إلى تجاوز حد الـ10 ملايين برميل نفط يومياً في عام 2018، مما جعل الولايات المتحدة تقفز إلى صادرة منتجي النفط الخام في العالم وواحدة من أكبر المصدرين العالميين للطاقة، وفي

(1) White House, "Trump Vows to Usher in Golden Era of American Energy Dominance", **Op. Cit.**
(2) White House, **Ibid.**

ذات الوقت الدولة المتراجعة عن العشرات من الأنظمة البيئية التي تنذر بعواقب وخيمة جراء ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ[1].

إلا أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تقليص الطلب العالمي على الطاقة، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط الخام بشكل كبير، وهنا أعلن الرئيس "ترامب" قبل فترة الإغلاق الأمريكي بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 أنه المتسبب الرئيس في تراجع أسعار النفط عالمياً، وكان ذلك بسبب ازدراءه لمنظمة "أوبك" المكونة من15 دولة نفطية أساسية، والعقوبات الاقتصادية الحادة التي فرضتها واشنطن على إيران، حيث أوضح "ترامب" قائلاً خلال مؤتمر صحفي مطول وواسع النطاق في مطلع تشرين الثاني2018 بعدما خسر الجمهوريين السيطرة على مجلس النواب في انتخابات التجديد النصفي "لقد منحت بعض الدول استراحة بشأن النفط، لقد فعلت ذلك قليلاً لأنهم طلبوا حقاً بعض المساعدة، لكنني فعلت ذلك حقاً لأنني لا أريد دفع أسعار النفط إلى ما يصل إلى100 دولار للبرميل أو150 دولاراً للبرميل، لأنني أدفعهم إلى الانخفاض"، وأضاف "ترامب" "إذا نظرت إلى أسعار النفط، فقد انخفضت بشكل كبير للغاية خلال الشهرين الماضيين"، هذا بسببي، لأن لديكم احتكارًا يسمى أوبك، وأنا لا أحب هذا الاحتكار"، وفيما يخص العقوبات المفروضة على إيران صرح "ترامب" قائلاً "أن فرض العقوبات على إيران هو القرار الصحيح المطلق، وأن العقوبات ستصبح أكثر صرامة مع مرور الوقت، لكنني لا أريد أن يكون لي أي تأثير على أسعار النفط في جميع أنحاء العالم حيث أدفعها للارتفاع، وأنا اعتبر هذا ضريبة وأنا لا أحب الضرائب"[2].

تلك السياسات التي تسبب فيها الرئيس "ترامب" دفعت المستثمرين في الأسواق العالمية للطاقة إلى التخلص من شهادات الأصول وبيعها بما في ذلك العقود الآجلة للنفط الخام منذ منتصف عام 2018 وحتى نهاية عام2020، بجانب ذلك كان هناك عامل آخر أدي إلى انهيار أسعار النفط عالمياً إلا وهو الإجماع المتزايد على أن الاستهلاك العالمي من النفط لن يتوسع بالقدر الذي كان متوقعاً بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 والإغلاق العالمي، هذا بجانب فشل كل من المملكة العربية السعودية وروسيا في التفاوض حول تخفيض الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل يومياً، عقب اجتماع أوبك + في فيينا في 6 آذار2020، مما أدي إلى انخفاض أسعار خام برنت إلى أقل من 36 دولار للبرميل[3].

إن تفاخر الرئيس "ترامب" بأنه المتسبب في تراجع أسعار النفط في الفترة التي تزامنت مع تداعيات جائحة كوفيد-19 كانت بسبب السياسات الأمريكية الرامية إلى تفكيك احتكار منظمة أوبك لتحديد أسعار الطاقة، وكراهية "ترامب" لتلك المنظمة - أوبك– كان بسبب قدرتها على التأثير على أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذه السياسة

(1) Scot Anderson, Jennifer Biever & Others, "The America First Energy Policy of the Trump Administration", **Journal of Energy & Natural Resources Law**, Vol35, No.3, May 2017, pp.221-270.

(2) Tom DiChristopher, "Trump on Falling Oil Prices: 'That's Because of Me", **CNBC**, 7 Nov 2018, at: https://www.cnbc.com/2018/11/07/trump-on-falling-oil-prices-thats-because-of-me.html

(3) BP, "Statistical Review of World Energy", **Report BP**, 68th Edition, 2019, pp.1-60, at: https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2019-full-report.pdf

الأمريكية عكست الدور المتغير والصورة الذاتية لسياسات "ترامب" وإداراته باعتبارها تعكس قوة الولايات المتحدة في النظام الدولي ومدى هيمنتها في مجال الطاقة.

المطلب الثاني
السياسات الخارجية لتحقيق أمن الطاقة 2017-2020

خضعت سياسات أمن الطاقة الخارجية أثناء فترة حكم الرئيس "ترامب" إلى تغيرات جوهرية جل هدفها الرئيس هو ضمان الاكتفاء الذاتي الأمريكي من الطاقة، والهيمنة الأمريكية على منابع الطاقة حول العالم وكذلك الهيمنة الأمريكية على الممرات الملاحية الدولية التي تمر خلالها إمدادات الطاقة العالمية، والحد من الاعتماد الأمريكي على موردين الطاقة الأجانب، بعبارة أخرى سعت إدارة "ترامب" إلى تحويل الولايات المتحدة إلى منتج رئيسي للنفط والغاز وتعزيز المصالح التجارية لشركات الطاقة المحلية الأمريكية في الخارج، ففي ظل فترة حكم "ترامب" وإدارته تحولت السياسة الاقتصادية الأمريكية فيما يتعلق بالعلاقات الدولية الاقتصادية الخارجية نحو موقف أمريكي أكثر حمائية، فتم صياغة مبدأ جديد لأمن الطاقة وإدارتها تحت شعار "أمريكا أولاً"، وعليه ستتناول الدراسة أهم سياسات أمن الطاقة الخارجية في استراتيجية الرئيس "دونالد ترامب" في الفترة 2017-2020، في الفروع التالية:

الفرع الأول: تأكيد الهيمنة الأمريكية على أمن الطاقة وإمداداتها عالمياً:

هناك مقولة لمجموعة من الخبراء في مجالات الطاقة شارك في تأليفها كبار صناع السياسات في مجال الطاقة والبيئة داخل الولايات المتحدة الأمريكية تنص على أن "هيمنة أمريكا على الطاقة تعني أمة آمنة ومعتمدة على نفسها، وخالية من الاضطرابات الجيوسياسية للدول الأخرى التي تسعى إلى استخدام الطاقة كسلاح اقتصادي"، وعلى ضوء تلك المقولة استهل الرئيس ترامب" حديثة في مجلس الأمن الوطني الأمريكي بقوله "واجب حكومتنا الأول تجاه شعبها ومواطنينا تلبية احتياجاتهم، وضمان سلامتهم والحفاظ على حقوقهم والدفاع عن قيمهم"، بهذه الكلمات دفع الرئيس "ترامب" بأجندة طموحة تحت شعار "أميركا أولاً"، هدفها تحويل الولايات المتحدة إلى قوى عظمي عالمية في كافة المجالات ومن أهم تلك المجالات مجال أمن الطاقة[1].

ففي ضوء ما وصلت إليه ثورة استكشاف وإنتاج الطاقة من الصخر الزيتي في تطوير النفط والغاز الطبيعي إلى تحويل الولايات المتحدة إلى أكبر منتج للطاقة في العالم ومصدر صافي لها، استعد "ترامب" وإدارته إلى تحويل أمريكا إلى قوة عظمى عالمية للطاقة، حيث قامت واشنطن بزيادة صادراتها من الغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق الآسيوية ودفعت الدول الأوروبية إلى شراء الغاز الطبيعي من المنتجين الأمريكيين كوسيلة مفترضة للحد من اعتماد الدول الأوروبية على إمدادات الطاقة من روسيا الاتحادية، وفي ذات الوقت انسحب "ترامب" وإدارته من العديد من الالتزامات البيئية الدولية الملزمة، وأبرزها "اتفاقية باريس للمناخ" واختارت الانسحاب من الالتزامات

(1) Rick Perry and Ryan Zinke & Scott Pruitt, "U.S. Energy Dominance is Achievable: 'Energy Week' Highlights the role of American Resources in Securing Prosperity", **The Washington Times**, 26 June 2017, at: https://www.washingtontimes.com/news/2017/jun/26/us-energy-dominance-is-achievable

المناخية المتعددة الأطراف وتراجعت عن نحو95 لائحة بيئية اتحادية[1]، وكذلك فرضت عقوبات اقتصادية هائلة على كل من روسيا وإيران وفنزويلا، واعتبرتهما مصدرين للطاقة غير ملتزمين بقواعد النظام الدولي، واستخدمت الدبلوماسية القسرية تجاه كافة خصومها.

تلك السياسات الأحادية لـ"ترامب" وإدارته، أكدت إن الولايات المتحدة ستتبنى سياسات واستراتيجيات جديدة أولى إرهاصاتها تجسد في مظاهر تآكل نظام الطاقة الدولي المعمول به كإطار تنظيمي عالمي، فتصرفت إدارة "ترامب" من جانب واحد، قوضت قيادة الولايات المتحدة لنظام المناخ الدولي، وأضرت بالجهود الأمريكية السابقة متعددة الأطراف للحد من انبعاثات الكربون والغازات الدفيئة، وبينت إدارة "ترامب" مدى نفورها من العضوية والمشاركة في أنظمة التجارة متعددة الأطراف، والتحالفات الأمنية والعسكرية، واتفاقيات حقوق الإنسان والبيئة[2].

إن استكشافات الثروات النفطية غير التقليدية وتحديداً ثورة التكسير الهيدروليكي التكنولوجية داخل الولايات المتحدة الأمريكية دفعت "ترامب" وإدارته إلى قطع أواصر الربط بين مؤسسات الطاقة الدولية متعددة الأطراف، أي التحول نحو نظام طاقوي أميركي جديد بعيداً عن المؤسساتية، مستخدماً إجراءات تنفيذية في عدة اتجاهات بموجبة رفع القيود البيئية على قطاع الطاقة المحلي الأمريكي، ومنح أذونات لإنشاء بنية تحتية حديثة لخطوط الأنابيب في مناطق كثير داخل الولايات الأمريكية، ومنها (خط أنابيب داكوتا، وخط أنابيب كستون XL، خط أنابيب بورغوس الجديد)، تلك السياسات للرئيس "ترامب" وإدارته عززت صادرات الطاقة الأمريكية إلى الأسواق الخارجية وضاربة بخطط موردين الطاقة الدوليين وأسعار الطاقة السائدة عالمياً عرض الحائط[3].

لقد كشف الرئيس "ترامب"ُأثناء خطابه عن حدث إطلاق العنان للطاقة الأمريكية في نهاية شهر حزيران2017 في العاصمة واشنطن عن خططه المستقبلية لرفع القيود المفروضة على مجال الطاقة الأمريكية داخلياً، والتي تسبب فيها سلفه "أوباما"، وإعادة توجيه إدارة "ترامب" بعيداً عن مكافحة تغير المناخ ونحو تحقيق استراتيجية أمريكية هدفها "هيمنة الطاقة الأمريكية" عالمياً، كما أكد الرئيس "ترامب" مراراً وتكراراً جدية التزامه وإدارته بجعل الولايات المتحدة لاعباً عالمياً مهيمناً على/في أسواق الطاقة العالمية، وعزز هذا الخطاب مجموعة من السياسات المصممة لتحرير وتشجيع نشاط صناعة وإنتاج الطاقة، ففي العام الأول من فترة ولايته توسعت صناعة النفط والغاز في الإنتاج، وتلك السياسة عكست مدى انتعاش أسعار النفط الخام، فوصل سعر برميل النفط إلى43.30 دولار للبرميل في عام2016 ليصل إلى50.70 دولار في عام 2017 لخام غرب تكساس الوسيط، مع زيادة الطلب

(1) Popovich Nadja, Albeck-Ripka Livia, Pierre-Louis Kendra, "95 Environmental Rules Being Rolled Back Under Trump", **New York Times**, 2 December 2019, at: https://www.nytimes.com/interactive/2019/climate/trump-environment-rollbacks.html

(2) G. John Ikenberry, "The End of Liberal International Order?", **International Affairs**, Vol.94, No.1, January 2018, pp.7-23.

(3) Scot Anderson, Jennifer Biever & Others, Op.Cit, pp.221-270.

العالمي وتخفيضات الإنتاج من قبل منظمة أوبك وروسيا، والدراسة هنا تلخص السياسات والمبادرات التي تبنتها إدارة الرئيس "ترامب" لجعل الولايات المتحدة قوى مهيمنة عالمياً في مجال الطاقة[1]:

1. الدفع الحاسم الذي تبذله الإدارة للتراجع عن سياسات المناخ، مثل "اتفاق باريس" وخطة الطاقة النظيفة (CPP)، هو ما كان سيفيد قطاع الغاز الطبيعي مقابل الفحم.
2. التراجع عن الأنظمة البيئية مثل قانون الميثان الذي كان من شأنه أن يرفع تكاليف تطوير النفط والغاز، وأنظمة التكسير الهيدروليكي على الأراضي الفيدرالية، والتي كان من الممكن أن تؤدي إلى إبطاء عملية السماح بهذه الأراضي.
3. تقديم زيادة في مساحات الغاز الفيدرالية البرية والبحرية للتأجير إلى جانب عملية إصدار تصريح أسرع.

واقعياً، تلك السياسات فشلت في التراجع عن خفض الانبعاثات على المستوى الفيدرالي الأمريكي في إنعاش قطاع الفحم على الرغم من أنها أدت إلى إبطاء معدل استبدال الفحم بالغاز الطبيعي ومصادر الطاقة المتجددة، كما لم يكن إنشاء محطات جديدة لتوليد الطاقة التي تعمل بالفحم واعدة بالقدر الذي روجت لها إدارة "ترامب"، فمع مطلع عام2018 لم يتم إدراج أي منشآت طاقوية جديدة داخل الولايات المتحدة تعمل بالفحم كما خطط لذلك، وذلك لم يكن مفاجئاً لأن العمر الافتراضي لأي استثمارات جديدة في قطاع الطاقة يمتد إلى ما هو أبعد من رئاسة ترامب لفترتين رئاسيتين على أقل تقدير، والمستثمرين في مجالات الطاقة لديهم مخاوف من أن يتركوا مع مرافق طاقوية جديدة تحت الإنشاء مهددة اقتصادياً إذا أعادت السياسات الأمريكية التركيز على خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، سيما مع تولي إدارة أخرى غير إدارة "ترامب"، ناهيك عن الدعوى القضائية والمعارضة البيئية والإجراءات المناهضة لمخاطر انبعاثات الكربون وتغير المناخ.

لقد أعلن الرئيس "ترامب" "أن الهيمنة الأمريكية على الطاقة سيتم إعلانها هدفاً أمريكياً استراتيجياً للسياسة الاقتصادية الخارجية، وسنصبح وسنبقى مستقلين تماماً عن أي حاجة لاستيراد الطاقة من منظمة أوبك أو أي دولة معادية لمصالحنا"[2]. لكن جملة السياسات التي قدمها الرئيس "ترامب" وإدارته الخاص بهيمنة الطاقة لم تكن محركاً للأمام كما روجت له تلك الإدارة، فالعوائد المادية من نمو إنتاج النفط والغاز الصخري وإرباح الشركات النفطية والاستثمارات في عامي2017-2018 لم تكن هي المأمولة، وبدلاً من ذلك فإن قوى السوق والتقدم التكنولوجي التي تزيد من كفاءة الحفر وتخفض التكاليف، وكذلك سياسات تصدير النفط والغاز الطبيعي المسال التي تم تطبيقها خلال إدارة "أوباما"، كان يجب أن يُنسب إليها الفضل في الارتفاع المستمر في الإنتاج والصادرات والعوائد المتأتية من تلك الصناعة[3].

([1]) Anna Mikulska and Michael Maher, "U.S. Energy Dominance: Markets Trump Policy In 2017", **Forbes**, 22 Feb 2018, at: https://www.forbes.com/sites/thebakersinstitute/2018/02/22/u-s-energy-dominance-markets-trump-policy-in-2017/?sh=2bd5bee1550d

([2]) White House, "Trump Vows to Usher in Golden Era of American Energy Dominance", **Op. Cit.**

([3]) Anna Mikulska and Michael Maher, "U.S. Energy Dominance: Markets Trump Policy In 2017", **Op. Cit.**

على الرغم من ذلك، ستظل ظروف سوق النفط والغاز ذات أهمية قصوى للعالم، بما في ذلك العوامل التالية على أرض الواقع، ومنها على سبيل المثال، تكاليف الحفر والتحسينات في تقنيات التكسير الهيدروليكي، بجانب سلوك الدول المنتجة الأخرى، مثل أوبك وروسيا وفنزويلا والمكسيك وإيران، ونمو الطلب الاقتصادي والطاقة في العالم النامي خاصة في الصين والهند.

الفرع الثاني: إعادة صياغة العلاقات الأمريكية-السعودية:

الرئيس "ترامب" وإدارته كانا يدركا حجم ومكانة المملكة العربية السعودية ومدى تأثيرها على/في أسواق الطاقة العالمية، ولم يتجاهل الدور الذي تمارسه الرياض على ضبط أسعار النفط، لذا استمر هو وإداراته في السياسة والنهج الأمريكي التقليدي الكلاسيكي في التعامل مع قادة المملكة العربية السعودية، فجاءت أولى زيارته الخارجية إلى العاصمة السعودية الرياض، ففي20 أيار2017 قام الرئيس "ترامب" بزيارة للمملكة العربية السعودية، وخلال تلك الزيارة تم توقيع 34عقداً بقيمة إجمالية بلغت460 مليار دولار – أكبر صفقة مبيعات سلاح للسعودية، وتعد بذلك أكبر وأضخم صفقة على الإطلاق في تاريخ الولايات المتحدة - من بينها 110 مليار دولار لعقود تسليح المملكة تهدف إلى مواجهة "التهديدات الإيرانية" آنذاك، ووصف "ترامب" تلك الزيارة بأنه "يوم رائع، مئات مليارات الدولارات من الاستثمارات في الولايات المتحدة، ووظائف، وظائف، وظائف"، وفيما يخص مجال الطاقة، أعلنت شركة أرامكو عملاق النفط السعودي، أنها وقعت مذكرات تفاهم واتفاقات مع شركات الطاقة الأمريكية بقيمة بلغت50 مليار دولار ضمان تلك الزيارة[1].

أن هذه الزيارة أكدت أن واشنطن واصلت التوجه الأمريكي التقليدي في مغازلة الرياض، وخلال تلك الزيارة أكد "ترامب" أن واشنطن ترغب في تحييد قوة منظمة أوبك، ثم صب "ترامب" جل اهتمامه على مكافحة الإرهاب فوقع مع الملك "سلمان" إعلان رؤية استراتيجية سعودية-أمريكية مشتركة تنص على "رسم مسار مجدد نحو شرق أوسط ينعم بالسلام وبسمات العمل الإقليمي والعالمي في القرن الـ 21"، وأثناء تلك الزيارة دشن "ترامب" مع الملك "سلمان" تأسيس "المركز العالمي لمكافحة التطرف (اعتدال)"[2].

بتلك الاستراتيجية غير "ترامب" أدوات الولايات المتحدة تجاه الحليف الرئيس في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط المملكة العربية السعودية – بعدما عقدت إدارة "أوباما" الأمور باتفاقها مع إيران حول البرنامج النووي وقانون "جاستا" اللذين أثر سلبا على مسار تلك العلاقات- فجاءت تلك الزيارة لتؤكد أهمية ومكانة السعودية ودورها الإقليمية من ناحية، ودورها في أسواق الطاقة من جهة أخرى في إطار الترتيبات التي كان يحضر لها "ترامب" وإدارته، ففي ضوء سعى "ترامب" وإدارته إلى جعل واشنطن مستقلة في مجال الطاقة ومهيمن عالمي على هذا المجال، بناءاً على ما توفر لدي الولايات الأمريكية من إمكانات واستكشافات نفطية هائلة، ومع ارتفاع الإنتاج

([1]) الجزيرة، "ترمب بالسعودية. 460 مليار دولار وثلاث قمم"، **موقع الجزيرة الإخباري**، 2017/7/21، طالع:
https://www.ajnet.me/encyclopedia/2017/5/21

– فرنسا 24، "حصاد اليوم الأول لزيارة ترامب للسعودية: استقبال حافل وعقود بـ380 مليار دولار"، **فرنسا 24**، 2017/5/20، طالع:
https://www.france24.com/ar/20170520

([2]) الجزيرة، "ترمب بالسعودية. 460 مليار دولار وثلاث قمم"، **المصدر السابق نفسه**.

الأمريكي، وإنتاج كل من السعودية وروسيا لمستويات إنتاج نفط يومي قياسي، اجتمع وزراء منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، وحلفائها بما في ذلك كل من روسيا وكازاخستان، في فيينا لتحديد كيفية الرد على انخفاض أسعار النفط إلى ما يقرب الـ30% إلى60 دولار للبرميل، الأمر الذي وضع جميع الأطراف في مأزق كبير، وفي مقدمتهما السعودية التي لا تزال أكبر مصدر للنفط في العالم والزعيم الفعلي لمنظمة "اوبك"[1].

من ناحية أخرى، اشترط "ترامب" وإدارته على قادة المملكة العربية السعودية وقتئذ دعم موقف ولي العهد "محمد بن سلمان" عقب ضجة مقتل الصحفي السعودي "جمال خاشقجي"، مقابل رفع إنتاج المملكة من إنتاجها اليومي للنفط، برر "ترامب" تلك السياسة بأنه سوف يعيد فرض العقوبات على إيران، والسعودية هي المنافس الرئيسي لإيران في المنقطة، والسعودية جزءاً أساسياً في استراتيجية "ترامب" لردع إيران، وهنا أوضح "ديريك بروير" مدير مجموعة أر أس الأمريكية للطاقة بـأن "الأولوية بالنسبة للسعودية في هذا التوقيت هو تعزيز موقف محمد بن سلمان، والجزء الرئيسي من ذلك هو تامين دعم ترامب"، فلقد ربط الأخير بوضوح دعمه لموقف "محمد بن سلمان" بعدة أشياء جاء زيادة إنتاج النفط السعودي اليومي على رأس تلك المطالب؛ فالمعادلة واضحة انخفاض أسعار النفط يعني انخفاض سعره داخل الولايات المتحدة يعنى "ترامب" حقق وعوده لشعبه، وتلك السياسة صنعت معضلة كبرى لقادة المملكة العربية السعودية، ما بين استرضاء "ترامب" وما بين وقف النزيف المستمر لمقدرات المملكة والعوائد النفطية، ويقول "بوب ماكنالي" المستشار الأمريكي بشأن السياسة النفطية "إن موقف الرياض كان محفوف بالمخاطر، فإذا قاموا بتنظيم خفض رفيع المستوى من قبل أوبك + من شأن ذلك أن يعزز خام برنت مرة أخرى نحو70 دولار للبرميل، فإنهم يخاطرون بإثارة غضب ترامب، لكن، إذا وفقت الرياض لإرادة ترامب وحافظت على الإنتاج عند مستويات يومية قياسية، فسوف تعود وفرة المخزون وستنخفض أسعار النفط الخام إلى القاع"[2].

تلك الاستراتيجية التي تبناه "ترامب" وضعت السعودية في مأزق كبير من المخاطر أعلى من مجرد اتخاذ قرار بشأن إنتاج النفط، فالتحالف الأمريكي– السعودي لطالما كان يرتكز منذ أمد على إمدادات الطاقة، مع إعادة تدوير أموال النفط الناتجة عن ذلك التحالف إلى الاقتصاد الأمريكي من خلال شراء المعدات العسكرية الأمريكية لصالح السعودية، إلا أن "ترامب" وإدارته في نهاية عام2018 قاموا بخداع المملكة السعودية من أكبر منتجي النفط في منظمة "أوبك"، فمرة طلب "ترامب" خفض أسعار النفط، ومرة ضغط على السعودية لتنظيم زيادة إنتاج النفط السعودي اليومي قبل إعادة فرض العقوبات على إيران، ومرة أخرى هدد بخفض صادرات إيران من الطاقة إلى الصفر، لكنه سمح في نهاية المطاف لبعض أكبر المستوردين للطاقة بمواصلة استيراد النفط الخام من إيران، لقد خدع "ترامب" القائمين على صناع النفط في السعودية من خلال التهديد لعدة أشهر طوال عامي2017-2018 بتنفيذ عقوبات ضد إيران بشكل صارم، مما سيؤدي إلى سقوط صادرات إيران النفطية، ولكنه عندما وصل الموعد النهائي

(1) David Sheppard & Ed Crooks, "Opec: Why Trump has Saudi Arabia Over a Barrel: Riyadh Will Struggle to Boost Prices Now that US is the World's Largest Oil Producer", **Financial Times**, 4/12/2018, at: https://www.ft.com/content/95c51436-f49e-11e8-9623-d7f9881e729f

(2) **Ibid**.

الذي كان قد حدده لمستوردي الطاقة من إيران في مطلع تشرين الثاني2018، قدم "ترامب" بدلاً من ذلك إعفاءات لمدة ستة أشهر لبعض أكبر مستوردي الطاقة من إيران[1].

شرح الشريك المؤسس لصندوق التحوط الأمريكي في مجال الطاقة "أجيين كابيتال" الموقف في حديث تليفزيون، قائلاً "لقد تعرضوا للخداع، لقد قام الروس والسعوديون على وجه الخصوص بتكثيف الإنتاج اليومي من النفط، وزيادة الصادرات قبل ما كان من المفترض أن تكون تفرض العقوبات على إيران، وعندما أعطت الإدارة الأمريكية الإعفاءات الثمانية لأكبر مستوردي الطاقة من إيران، فقد قوضت هذه المعادلة برمتها"، وأضاف "لقد تعثرنا الآن في حالة زيادة المعرض بين عشية وضحاها وهذا تقريباً بسبب رد الفعل الشديد من جانب السعودية وروسيا لتغطية خسائر إيران، وهو ما لم يتحقق أبداً، من المؤكد أن العقوبات على إيران أدت إلى تقليص صادرات إيران بنحو مليون برميل يومياً، قليلون يعتقدون أن إدارة ترامب ستحقق بالفعل هدفها المعلن المتمثل في خفض شحنات إيران إلى الصفر، لكن العقوبات المدعومة بالخطاب المتشدد لإدارة ترامب، أدت إلى خفض صادرات إيران بسرعة أكبر مما توقعه كثيرون، وتوقعت السوق أيضاً انخفضت انخفضاً كبيراً آخر بعد انقضاء الموعد المحدد4 تشرين الثاني2018، هذا الخوف أدى إلى ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها منذ أربع سنوات"[2].

أضاف رئيس أبحاث السلع الأمريكية في شركة "كليبر داتا" لتتبع الناقلات "مات سميث" "في أوائل تشرين الأول2018 "كان هناك توقع بأن الكثير من براميل النفط الإيرانية ستخرج إلى الأسواق، وبالتالي تم خداع المملكة العربية السعودية لزيادة الإنتاج، من غير المؤكد أن الوضع قد تطورا تماماً كما أرادت إدارة ترامب، لكنه نجاح في النهاية لصالح الرئيس، على الرغم من أنه قد يكون على حساب العلاقات الأمريكية السعودية، لقد قاموا بعمل جيد حقاً في خفض سعر النفط، لكن ذلك كان على حساب بعض تلك العلاقات هناك، لأنه بالتأكيد يجب على السعوديين أن يكونوا غير راضين تماماً عن الطريقة التي جرت بها الأمور هنا"، ومن جهة أخرى أعترف وزير الطاقة السعودي "خالد الفالح" "بأن الصادرات الإيرانية من الطاقة لم تنخفض بالقدر المتوقع"، وأعلن "خالد الفالح" "أن المملكة ستشحن 500 ألف برميل يوميا في كانون الأول، وإن أوبك وحلفائها قد يخفضون الإنتاج بمقدار مليون برميل يومياً عام2019، وقد يأتي هذا القرار في غضون أسابيع قليلة عندما يجتمع أوبك وروسيا ومنتجون آخرون لمراجعة سياستهم الحالية لتخفيف قيود الإنتاج المفروضة منذ عام2017"[3].

في ذلك الوقت راء محللون الطاقة العالمية إن تعليقات وزير الطاقة السعودي "خالد الفالح" ربما دفعت أسعار النفط إلى الارتفاع، لكن الرئيس "ترامب" غرد على تويتر قائلاً "آمل ألا تقوم المملكة العربية السعودية وأوبك بخفض إنتاج النفط، يجب أن تكون أسعار النفط أقل بكثير بناءً على العرض"، قبل ذلك ألقى "ترامب" اللوم على منظمة أوبك في ارتفاع أسعار الطاقة ومطالبة المجموعة باتخاذ إجراءات لخفض التكاليف، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية عام2018، قال "ترامب" لزعماء العالم "أن منظمة أوبك تستغلهم"، من جهتها أوضحت "هيليما

(1) Tom DiChristopher, "'Duped,' 'Tricked' and 'Snookered': Oil Analysts say Trump Fooled SAUDIS into Tanking Crude Prices", **CNBC**, 15/11/2018, at: https://www.cnbc.com/2018/11/15/trump-duped-saudis-into-tanking-oil-prices-analysts-say.html

(2) Tom DiChristopher, **Ibid**.

(3) **Ibid**.

كروفت" الرئيس العالمي لاستراتيجية السلع الأساسية "أعتقد أن السوق تتجاهل السعوديين بسبب ترامب، واعتقد أنه لو لم تكن لديك تغريدة ترامب، فلن يكون هناك هذا الشك، في الوقت الحالي، هناك وجهة نظر مفادها أن السعوديين سيعكسون مسارهم بسبب ترامب، هناك شعور بأن ترامب يمتلك القرار في هذه المرحلة، أضاف هنا "جاري روس" الرئيس التنفيذي لشركة "مستثمرو الذهب الأسود" "Black Gold Investors" "لقد خدعهم ترامب إلى حد كبير، قادهم ترامب إلى الاعتقاد بأن الصادرات الإيرانية ستكون صفر، وتبين أنها ستكون 1.2 إلى 1.5 مليون برميل نفط يومياً، أعتقد أننا سنظل في سوق برنت عند 60-70 دولار لبعض الوقت"[1].

وبناءً على ما سبق فإن الرئيس "ترامب" لم يكتفي بذلك بل قام بتهديد قادة المملكة العربية السعودية في منتصف عام 2019، عندما أخبر ولي العهد السعودي الأمير "محمد بن سلمان" "بأنه ما لم تبدأ منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك في خفض إنتاج النفط، فإنه سيكون عاجزاً عن منع المشرعين الأمريكيين من تمرير تشريع لسحب القوات الأمريكية من المملكة" -لقد أقبل الرئيس الأمريكي "ترامب" منفرداً من جانب واحد على خطوة لم تحدث منذ 75 سنة ماضية– ذلك الإنذار الاستراتيجي المحوري الذي وجهه "ترامب" للقادة السعوديين، كان تهديداً بتقويض التحالف الاستراتيجي المستمر بين البلدين منذ75 عاماً[2]، والذي لم يتم الاستثمار فيه أو الإبلاغ عنه أو التلاعب به من قبل، فقد توصل "ترامب" من خلال هذه التهديد في حملة الضغط الأمريكية على أكبر منتجي النفط في العالم إلى التوصل إلى "اتفاق عالمي تاريخي" لخفض إمدادات الطاقة مع انهيار الطلب الذي تزامن مع تداعيات جائحة كوفيد-19 والإغلاق العالمي، مما سجل وقتئذ انتصاراً استراتيجياً لأهداف استراتيجية الأمن القومي الأمريكية التي وضعها "ترامب" وإدارته.

تلك السياسات بينت بوضح أن الرئيس "ترامب" تلاعب بأهم حلفائه في المنطقة –السعوديين- واستثمر التهديدات الإيرانية لدول المنطقة من جهة، وفائض العرض من الطاقة من جهة أخرى، لصالح تحقيق المصالح الأمريكية، محقق انتصراً كبير على كبار منتجي النفط في العالم، أضف لذلك ردة فعل واشنطن الفاترة تجاه هجمات الطائرات بدون طيار على منشآت النفط السعودية القادمة من اليمن، إضافة أخرى على تكريس عقيدة الهيمنة الأمريكية على الطاقة عالمياً، والتي استثمرها أيضاً "ترامب" وإدارته بعدما سمح باستخدام احتياطيات النفط الاستراتيجية الأمريكية، فقد بينت جهود "ترامب" مدى رغبته القوية في حماية صناعة النفط الأمريكي وتحقيق أهداف استراتيجية أمن الطاقة الأمريكية، من التعرض لانهيار تاريخي في الأسعار– سيما في الوقت الذي أغلقت كافة الحكومات الاقتصادات في جميع أنحاء العالم لمجابهة ومكافحة تداعيات جائحة كوفيد-19– كما عكست تلك السياسات مدى انعكاس الانتقادات اللاذعة التي لطالما كان يوجهه "ترامب" إلى كبار منتجي الطاقة حول العالم، بسبب رفع تكاليف الطاقة على الأمريكيين من خلال تخفيضات إمدادات الطاقة التي أدت إلى ارتفاع المحروقات داخل الولايات الأمريكية.

([1]) **Ibid**.

([2]) Timothy Gardner, Steve Holland, Dmitry Zhdannikov & Rania El Gamal, "Special Report: Trump Told Saudi: Cut Oil Supply or Lose U.S. Military Support – Sources", **Reuters**, 30 April 2020, at: https://www.reuters.com/article/idUSKBN22C1V3

الفرع الثالث: زيادة حجم الصادرات الأمريكية من الغاز المسال إلى أوروبا:

أكد الرئيس "ترامب" مراراً إن استراتيجية الولايات المتحدة في مجال أمن الطاقة هي "الهيمنة على الطاقة عالمياً" وتقليل الاعتماد على إمدادات الطاقة من الخارج وتعزيز الصادرات لتعزيز قوة الاقتصاد الأمريكي والنفوذ العالمي لواشنطن في النظام الدولي؛ ففي إطار العلاقات الأمريكية–الأوروبية أثناء فترة تولي الرئيس "ترامب" السلطة، عانت دول الاتحاد الأوروبي من التدخل الأمريكي الفج في شؤونها الداخلية والخارجية، سيما في شأن إمدادات الطاقة الخارجية إلى الأسواق الأوروبية، فـ"ترامب" وإدارته حاولا الاستفادة القصوى من طفرة إنتاج النفط والغاز الصخري داخل الولايات الأمريكية تصديراً للخارج ومتابعة أكثر سياسات الطاقة الأجنبية الأكثر عدوانية في تاريخ العلاقات الدولية والنظام الدولي، فمن جانب فرضت واشنطن عقوبات على صادرات النفط الإيراني والفنزويلي والروسي، وهددت الشركات التي تدعم تلك الدول بشكل عام، والشركات التي تدعم روسيا في بناء خط أنابيب الغاز الروسي الواصل إلى أوروبا بشكل خاص، ولسد حاجة الأخيرة من إمدادات الطاقة، روج "ترامب" وإدارته لصادرات النفط والغاز الأمريكي وأجبر دول الاتحاد الأوروبي على حتمية استيراد إمدادات الطاقة من الولايات المتحدة، وصفاً ذلك التوجه بتحقيق استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لأمن الطاقة، وتحقيق أهداف سياسته الخارجية، فمن ناحية روج لمنتجي الطاقة الأمريكيين على توسيع أسواقهم، ومن ناحية أخرى حس الحلفاء الأوروبيين على تنويع إمداداتهم من الطاقة من المنتجين الأمريكيين[1].

تلك التوجهات الأمريكية أثارت غضب الأوروبيين، وشركات الطاقة الأوروبية، لما لها من انعكاسات سلبية على مصالحهم الاستراتيجية، ناهيك عن تأثير تلك التوجهات الأمريكية العالمية المتزايد على أسواق الطاقة، فالأوروبيين نظروا إلى تلك التوجهات الأمريكية على أنها وسيلة لمنح منتجي الطاقة الأمريكيين ميزات نسبية، ناهيك تأثير تلك التوجهات على العلاقات عبر الأطلسي التي شهدت وقتئذ توترت بسبب الخلافات الأوروبية–الأمريكية حول سبل تمويل الناتو والتجارة الخارجية، وتداعيات تأثير التغير المناخي، بالإضافة إلى الأخطاء الأمريكية الدبلوماسية، فالمفوض الاقتصادي "بيير موسكوفيتشي" بالاتحاد الأوروبي أشار في مؤتمر صحفي في بروكسل منتصف أيار2019 "إننا نقدر بشدة العلاقة مع شركائنا وحلفائنا وأصدقائنا الأمريكيين. لكن عليهم أيضاً الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية" ودعا "بيير" أيضاً إلى "ضرورة استخدام اليورو في المزيد من معاملات الطاقة الدولية، والتي تتم تقريباً بالدولار"، وأثناء حفل بالسفارة الأمريكية في بروكسل تواجد فيه وزير الطاقة الأمريكي آنذاك "ريك بيري" في حزيران2019 تبادل أشار دبلوماسيين أوروبيين بارزين استيائهم من "ما اعتبروه نهجاً متهوراً لترامب بشأن الطاقة"[2].

(1) Alissa De Carbonnel & Timothy Gardner, "Aggressive U.S. Energy Policy Tests Ties With European Allies", **Reuters**, 10 July 2019, at: https://www.reuters.com/article/us-usa-energy-europe/aggressive-u-s-energy-policy-tests-ties-with-european-allies-idUSKCN1U512P

(2) European Commission," EU Energy Platform: Work Advances on Joint Gas Purchasing After Legal Proposal is Agreed by Energy Ministers", Press **Release**, Brussels, European Commission, 20 December 2022, at: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_22_7848

من جهة أخرى وصف مساعد وزير الطاقة الأمريكية لشؤون الطاقة الأحفورية "ستيفن وينبرج" في البيت الأبيض ما يفعله الرئيس "ترامب" في قطاع الطاقة بأنه "عبارة عن إطلاق العنان لموارد الطاقة لدينا وتقنياتنا ومشاركتها مع شركائنا وحلفائنا في جميع أنحاء العالم لمساعدتهم على تنويع مزيج الطاقة لديهم لضمان إمدادات موثوقة"[1]، وفي ذات الإطار وصف بيان وزارة الطاقة الأمريكية صادرات الغاز المسال الأمريكية إلى الدول الأوروبية بأنها وسيلة لنشر "جزئيات الحرية" عبر المحيط الأطلسي[2] .

ومنذئذ والصادرات الأمريكية من الغاز الطبيعي المسال المصدرة إلى دول الاتحاد الأوروبي شهدت نمواً كبير وصل إلى ذروة بلغت 4.7 مليار قدم مكعب يومياً في أيار2019، وفقاً لبيانات نشرها مكتب الطاقة الأحفورية التابع لوزارة الطاقة الأمريكية، وفي ذات العام2019 أصبحت واشنطن ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، بمتوسط 4.2 مليار قدم مكعب يومياً في الأشهر الخامسة من ذات العام، متجاوزة بذلك صادرات ماليزيا من الغاز المسال البالغة 3.6 مليار قدم مكعب يومياً خلال نفس الفترة[3]، والشكل رقم (3) يوضح حجم الصادرات الأمريكية للغاز المسال إلى الدول الأوروبية في الفترة 2017-2019.

الشكل رقم (3) يوضح حجم الصادرات الأمريكية للغاز المسال إلى الدول الأوروبية في الفترة 2017-2019

([1]) The White House, "Energy & Environment: American Energy Independence", **Press Release**, White House, 24/10/2019, at: https://trumpwhitehouse.archives.gov/issues/energy-environment

([2]) US Department of Energy, "Department of Energy Authorizes Additional LNG Exports from Freeport LNG", Department of Energy, **Press Release,** 29 May 2019, at: https://www.energy.gov/articles/department-energy-authorizes-additional-lng-exports-freeport-lng

([3]) U.S. Energy Information Administration, "U.S. LNG Exports to Europe Increase Amid Declining Demand and Spot LNG Prices in Asia", U.S. Department of Energy, Re**port U.S. Energy Information Administration**, Office of Fossil Energy, 29 July 2019, at: https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=40213

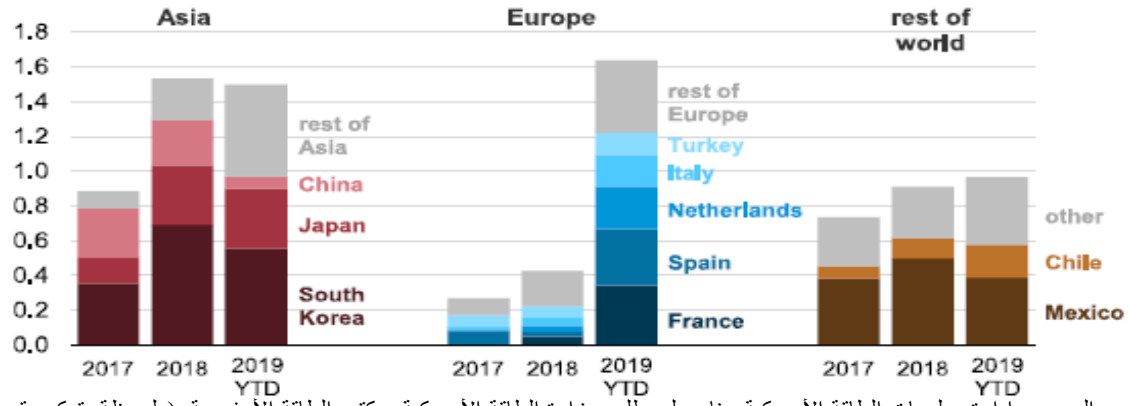

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، بناء على طلب وزارة الطاقة الأمريكية، مكتب الطاقة الأحفورية. (ملحوظة: تعكس قيم 2019 متوسطات من كانون الثاني إلى مايو2019.

إن صادرات الولايات المتحدة من الغاز المسال إلى دول الاتحاد الأوروبي زادت بشكل ملحوظ أثناء فترة حكم الرئيس "ترامب"، وأصبحت الولايات المتحدة منذ تلك اللحظة من أكبر منتج النفط والغاز في العالم، وذلك بفضل طفرة الحفر التي تقودها التكنولوجيا والتي سعى "ترامب" وإدارته إلى تعزيزها من خلال خفض القواعد البيئة من جهة، ومن جهة أخرى تضاعفت الصادرات الأمريكية إلى أوروبا من الغاز المسال ثلاث مرات مع مطلع عام 2020.

لقد قاد الرئيس "ترامب" الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح المنتج الأول لمزيج الطاقة في العالم مع الحفاظ على مكانة أميركا باعتبارها المنتج الأول للغاز الطبيعي، فقد شهدت الفترة بين عامي 2019-2020 وصول الولايات المتحدة إلى مرحلة تجاوزت فيها صادرات الطاقة الأمريكية السنوية إجمالي وارداتها من الطاقة منذ 67 عاماً لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الرابع: فرض عقوبات أمريكية على خط أنبوب الغاز الروسي "نورد ستريم 2":

وجه الرئيس "ترامب" انتقادات كبيرة إلى حكومات الدول الأوروبية لدعمها خط أنابيب الغاز الروسي "نورد ستريم 2"، المخطط له منذ فترة ترجع إلى مطلع الألفية الجارية، للوصول إلى ألمانيا، بتكلفة تصل إلى أكثر من 11مليار دولار، قائلاً "سيمنح ذلك الخط روسيا نفوذاً كبيراً على أكبر اقتصاد في أوروبا"؛ فهدد "ترامب" بفرض عقوبات على الشركات التي تساعد في ذلك المشروع، فقد رأت الإدارة الأمريكية إن ذلك الخط سيمكن روسيا من تشديد قبضتها على إمدادات الطاقة في أوروبا، وسيحول دون وصول الإمدادات الأمريكية من الطاقة إلى دول الاتحاد الأوروبي بشكل خطير، فـ"ترامب" أوضح "إن خط الأنابيب الذي يبلغ 1225 كم، والمملوك لشركة غاز بروم الروسية، يمكن أن يحول ألمانيا إلى رهينة لروسيا"[1].

على ضوء تلك الانتقادات وقع "ترامب" على مشروع قانون أميركي دفعي شامل يفرض عقوبات على الشركات التي تساعد شركات الغاز المملوكة للدولة الروسية "غازبروم"، وبالأخص الشركات العالمية في أوروبا التي تساعد على استكمال خط "نوردستريم2" ليصل إلى دول الاتحاد الأوروبي، فالعقوبات الأمريكية استهدفت كافة

(1) BBC, "Nord Stream 2: Trump Approves Sanctions on Russia Gas Pipeline", **BBC**, 21 December 2019, at: https://www.bbc.com/news/world-europe-50875935

الشركات التي تبني ذلك الخط، الذي يمر تحت بحر البلطيق، والذي سيسمح لروسيا بزيادة حجم صادراتها من الغاز الطبيعي المسال إلى ألمانيا تحديداً التي ستكون مركزاً للغاز الروسي في أوروبا الوسطى إذا تم الانتهاء من بناء ذلك الخط، فالرئيس "ترامب" اعتبر خط "نوردستريم2" بمثابة المشروع الخطير أمنياً على أوروبا بالكامل، إذ سيمنح لروسيا قدراً كبيراً من النفوذ على القارة الأوروبية بالكامل، في حين يعمل على إضعاف وتجاوز بولندا وأوكرانيا ودول أوروبية أخرى، فلقد عبر السيناتور الجمهوري الأمريكي "تيد كروز" بـ"إن نوردستريم2 يشكل تهديداً خطيراً للأمن القومي للولايات المتحدة وحلفائنا الأوروبيين"[1].

تلك العقوبات أثارت امتعاض وغضب الاتحاد الأوروبي وروسيا، الأمر الذي دفع كثير من المعنيين في دول الاتحاد الأوروبي بالاعتراض على السياسات الأمريكية تجاه خط "نوردستريم2"، فقد عبر "راينر سيلي" الرئيس التنفيذي لشركة الطاقة الفرنسية التي تساهم في تمويل ذلك الخط بقوله "ستكون كارثة بالنسبة لأوروبا أن تتخلى عن نوردستريم2 تحت الضغط الأمريكي، أن وصول الغاز الروسي عبر خط الأنابيب أرخص من الغاز الطبيعي المسال الأمريكي، وأن الضغوط الأمريكية تهدد استقلال أوروبا وأمن إمدادات الطاقة"، بينما صرحت المستشارة الألمانية السابقة "إنجيلا ميركل" إنها "تعارض فرض عقوبات خارج الحدود الإقليمية ضد مشروع نوردستريم2"، لكن وزير الخارجية الألماني "هايكو ماس" أبدى لهجة أكثر عدوانية تجاه السياسات الأمريكية قائلاً إن العقوبات الأمريكية ترقي إلى مستوى التدخل في القرارات المستقلة المتخذة في أوروبا، إن الإدارة الأمريكية لا تحترم حق أوروبا وسيادتها في أن تقرر بنفسها أين وكيف نحدد مصادر طاقتنا"، ومن جهته أعرب الاتحاد الأوروبي عن معارضته للعقوبات الأمريكية، في حين عارضت وزارة الخارجية الروسية بشدة تلك العقوبات، واتهمت المتحدثة باسم الخارجية الروسية "ماريا زاخاروفا" واشنطن "بالترويج لأيديولوجية تعميق المنافسة العالمية على الطاقة"[2].

لقد استثمر "ترامب" الموقف الأمريكي المعادي للمصالح الروسية في أوروبا، وأخفى مخاوفه بشأن أمن الطاقة كستار من الدخان للمصالح الأمريكية الخاصة بإمدادات الطاقة؛ فنظراً لوفرة الأخيرة من طفرة إنتاج النفط والغاز الصخري داخل الولايات الأمريكية، سعى "ترامب" وإدارته إلى تصدير الفائض من إمدادات الطاقة لحلفائهما في أوروبا على متن ناقلات في هيئة غاز مسال، فمن شأن خط "نوردستريم2" أن يضعف الطلب الأوروبي على الطاقة من الولايات المتحدة، وسيجعل دول الاتحاد الأوروبي أكثر اعتماداً على الغاز الروسي مما هو عليه، وسيزيد من ارتهان الأوروبيين للغاز الروسي، وتاليا تعزيز النفوذ الروسي في أوروبا، الأمر الذي عده "ترامب" تهديد لأمن الطاقة الأمريكي واستفزاز تمارسه الحكومة الروسية.

الفرع الخامس: فرض عقوبات أميركية على فنزويلا:

(1) Diane Francis, "Trump Blocks Putin's Pipeline with US Sanctions", **Research Article**, Atlantic Council, 22 December 2019, at: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/ukrainealert/us-sanctions-block-putins-pipeline, Paul Belkin, Michael Ratner & Cory Welt, "Russia's Nord Stream 2 Natural Gas Pipeline to Germany Halted", **Report CRS**, 10 March 2022, pp.1-3, at: https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF11138-pdf

(2) Alissa De Carbonnel & Timothy Gardner, "Aggressive U.S. Energy Policy Tests Ties with European Allies", **Op. Cit.,** BBC, "Nord Stream 2: Trump Approves Sanctions on Russia Gas Pipeline", **Op. Cit.**

منذ توليه السلطة والرئيس "ترامب" وإدارته يسعوا إلى الإطاحة برئيس فنزويلا "نيكولاس مادور"، وإحلاله بالرئيس الجديد "خوان غوايدو"، ففي23 كانون الثاني، اعترف "ترامب" رسمياً برئيس الجمعية الوطنية الفنزويلية "غوايدو" رئيساً مؤقتاً لفنزويلا، وسمحت له إدارة "ترامب" بتلقي أصول الحكومة الفنزويلية الموجودة في الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة، وغيره من المؤسسات المالية الأمريكية المؤمنة، وتزامنا مع تلك السياسات الأمريكية، وسع الرئيس "ترامب" نطاق العقوبات الأمريكية على فنزويلا والكيانات التابعة له، متجاوز العقوبات التي كانت موجهة بشكل فردي، لتشمل عقوبات اقتصادية واسعة النطاق، وعقوبات قطاعية، وعقوبات على حكومة فنزويلا لخنق تمويلها وإضعافها، ففي نيسان2020 أمر"ترامب" وإدارته شركة شيفرون الأمريكية العاملة في قطاع الطاقة في فنزويلا بـ"إنهاء كافة عملياتها بحلول الأول من كانون الأول"، مما منع شركة شيفرون العملاقة ومقرها في كاليفورنيا من متابعة أعمال الحفر والتنقيب أو التصدير، وتعتبر شركة شيفرون أخر شركة أميركية تقوم بأعمال تجارية في فنزويلا، والتي استمرت في حقول "آلات" النفطية في الدولة الواقعة في أميركا الجنوبية على مدار الفترة الماضية، بقيمة تشغيلية بلغت حد الـ2.6 مليار دولار، فدولة فنزويلا تمتلك أكبر احتياطيات نفطية في العالم، فقد بلغ صافي إنتاج شركة شيفرون اليومي في عام 2019، أكثر من 35500 برميل نفط خام يومياً، أي ما يعادل حوالي 6% من إجمالي إنتاج فنزويلا[1].

إلا أن شركة شيفرون جادلت بأن أي فراغ ناجم عن رحيلها أو وقف أعمالها في فنزويلا أو حتى تأخيره، ستملئه شركات النفط الروسية أو الصينية، مما سيضر بأمن الطاقة والمصالح الأمريكية الاستراتيجية طويلة الأمد في تلك البلاد العضو في منظمة أوبك، مما اضطر مسؤولو وزارة الخزانة الأمريكية إلى تجديد ترخيص شركة شيفرون وأربعة شركات نفطية أخرى تابعة للولايات المتحدة لمتابعة العمل من جديد في حقول "آلات"، وعليه اضطرت إدارة "ترامب" مواصلة عمل شركة شيفرون في فنزويلا خشية من سقوط حقول النفط الفنزويلية في يد منافسي الولايات المتحدة، وفي ضوء سعى "ترامب" وإدارته لتكريس "أميركا مهيمن عالمي في قطاع الطاقة"، كشفت وزارة العدل الأمريكية في26 آذار2020 عن خطوتها الأولى ضد الرئيس "مادورو" و13 عضوا في الحكومة والجيش الفنزويلي، كما عرض "ويليام بار" المدعي العام الأمريكي في إدارة "ترامب" مكافأة قدره 15 مليون دولار مقابل معلومات تؤدي إلى اعتقال أو إدانة "مادورو"، بالإضافة إلى مكافآت قدرها10 مليون دولار مقابل معلومات عن "ديوسدادو كابليو" رئيس الجمعية التأسيسية الوطنية الفنزويلية[2].

الملاحظ من العقوبات الأمريكية المفروضة على فنزويلا وقادتها، أن كل رئيس أميركي يأتي إلى البيت الأبيض يكون ضمن استراتيجيته لأمن الطاقة الأمريكي هدف ثابت هو "الاستقلالية" وتقليل استيراد الطاقة من

(1) AP, “Trump Tells Chevron to “Wind Down” Oil Fields in Venezuela”, **AP News**, 22 April 2020, at: https://apnews.com/article/ec3510ac38818e219a7268668da9920e

(2) Nidhi Verma & Aftab Ahmed, "Trump Warns of More U.S. Sanctions on Venezuelan Oil Sector", **Reuters**, 26 February 2020, at: https://www.reuters.com/article/us-india-usa-trump-venezuela/trump-warns-of-more-u-s-sanctions-on-venezuelan-oil-sector-idUSKBN20J28S, Liz Alarcón, "Trump’s Strategy in Venezuela: Domestic or Foreign Policy?", **Global Americans**, 15 April 2020, at: https://theglobalamericans.org/2020/04/trumps-strategy-in-venezuela

الأسواق الخارجية، ولكن تلك التسمية استقلالية أميركا من الطاقة من الخارج خاطئة فهي تتجاهل حقائق أسواق الطاقة العالمية والفوائد التجارية التي يحققها ذلك القطاع، فالدرس الذي كان لـ"ترامب" وإدارته أن يتعلموه من أزمة فرض العقوبات الاقتصادية على فنزويلا هو أن إنتاج النفط المحلي الأمريكي الذي سجل أرقاماً قياسية غير مسبوقة لا يمكن أن يضمن أمن الطاقة للولايات المتحدة بأي حال من الأحوال، لا يقارن بنفط فنزويلا، وأهم سبب وراء ذلك هو جودة النفط الذي لا تزال الولايات المتحدة تستورده من الخارج – حتى تاريخه – وبكميات كبيرة، مقارنة بالنفط الأمريكي الذي يتم إنتاجه من حقول النفط الصخري الذي يحتاج معالجة وتكرير أكثر، فالاستثمار الأمريكي الذكي في أمن الطاقة يكمن نجاحه في التحول إلى إنتاج ومعالجة النفط الخام والصخري الموجودة في الولايات الأمريكية بشكل أفضل ليصل إلى الجودة المطلوبة سوقياً، والذي من شأنه أن يقلل الاضطرابات السوقية داخل وخارج الولايات المتحدة، ويعزز أمن الطاقة في الأخيرة.

الفرع السادس: إعادة فرض العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران:

جدد "ترامب" وإدارته كافة أشكال العقوبات الاقتصادية على إيران ثالث أكبر منتجي النفط الخام في أوبك، بما فيها عقوبات استهدفت مئات الكيانات في جميع أنحاء قطاع الطاقة الإيراني، وذلك في إطار قرار "ترامب" بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني والعودة من جديد إلى العقوبات وذلك في8 أيار2018، بعدما أكد "ترامب" إن الاتفاق لم يحقق هدفه الرئيس في وقف المساعي الإيرانية للحصول على السلاح النووي، أو ردع إيران عن مواصلة تطوير برنامجها للصوراريخ الباليستية، فسابقاً وصف "ترامب" أثناء حملته الانتخابية ذلك الاتفاق بـ"الخطأ الاستراتيجي" و"الخطأ التاريخي" وأنه "خطير جداً ومعيب" ووعد بوقفه بأي وسيلة وسيصحح هذا الخطأ في حال فوزه بالانتخابات الرئاسية، تلك العقوبات جاءت لزيادة الضغط على إيران، حاملة معها12 مطلباً أميركياً[1]، جميعها تزيد من حجم المخاطر والتهديدات على أسواق الطاقة العالمية، فقد أعطت إدارة "ترامب" مهلة90-180 يوماً لكافة الشركات الأجنبية لإنهاء أعمالها مع إيران[2].

ووفقاً لوزارة الخارجية الأمريكية توقفت أكثر من20 شركة عالمية تماماً عن شراء الخام الإيراني مما أدي إلى تقليص صادرات النفط الإيرانية بنحو مليون برميل يومياً، وحرمان النظام الإيراني من إيرادات وصلت حد2.5 مليار دولار، إلا أن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "مايك بومبيو" بعدما صرح بـ"يمكن لإيران إما أن تتحول180 درجة عن مسار عملها الخارج عن القانون وتتصرف كدولة عادية أو يمكنها رؤية اقتصادها ينهار" عاد وأعلن "بومبيو وقتئذ عن قائمة بالدول التي يمكنها الاستمرار في استيراد النفط الإيراني، وستسمح لهم الإعفاءات الأمريكية

(1) Tom DiChristopher, “The State Dept Issued 12 Demands for Iran. They Ratchet Up Oil Market Risk and Trade Tension, **CNBC**, 22 May 2018, at: https://www.cnbc.com/2018/05/22/state-depts-12-demands-for-iran-raise-oil-market-rise-trade-tension.html

(2) Tom DiChristopher, “Trump Administration to Iran on Sanctions: Act Like a Normal Country or See Economy ‘Crumble’", **CNBC**, 5 Nov 2018, at: https://www.cnbc.com/2018/11/05/trump-administration-details-sanctions-on-iranian-energy-banking.html

بتقليل مشترياتهم خلال فترة لا تتجاوز الستة أشهر، الأمر الذي ساهم في ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بمساهمة أميركية، مما دفع الرئيس "ترامب" قائلاً "لا أريد أن أدفع أسعار النفط في العالم إلى الارتفاع، لذلك لا أتطلع إلى أن أكون بطلاً عظيماً وأخفضها إلى الصفر على الفور، يمكنني خفض إنتاج النفط الإيراني إلى الصفر على الفور، لكن ذلك سيسبب صدمة في الأسواق"[1]، والشكل رقم (4) يوضح حجم الصادرات الإيرانية الشهرية من النفط الخام والمكثفات في عام 2018، والدول المستمرة في استيراد الخام الإيراني، في التوقيت الذي فرض فيه "ترامب" وإدارته العقوبات على إيران.

الشكل رقم (4) يوضح الدول المستمرة في استيراد النفط الخام الإيراني وحجم الصادرات الإيرانية الشهرية في عام 2018

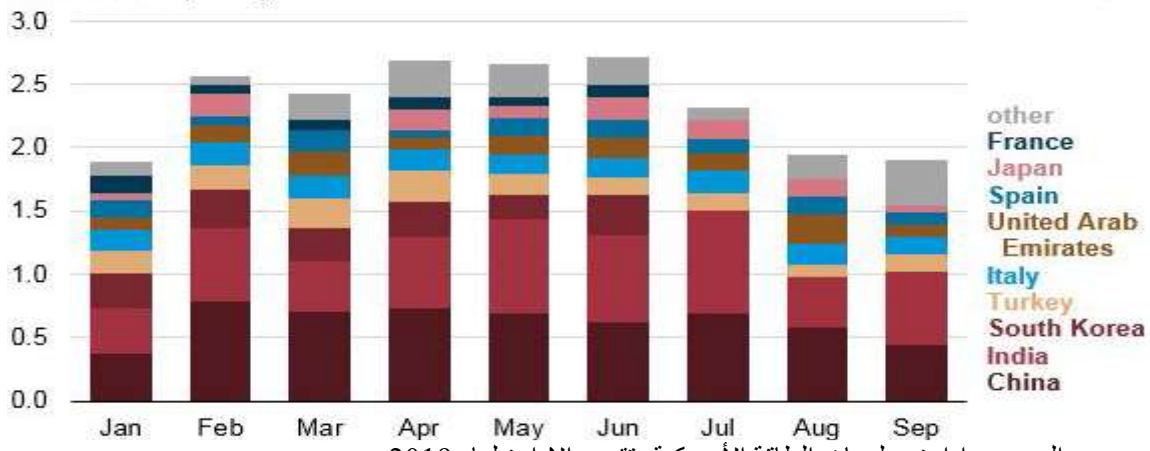

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تقرير الإدارة لعام 2019.

لقد استهدفت العقوبات الأمريكية كافة المؤسسات الإيرانية، أكثر من50 بنكاً بكافة فروعها، وأكثر من200 فرد، وكافة سفن الشحن التابعة لقطاع الطاقة الإيراني، وشركات الطيران الإيرانية، وعلى ضوء ذلك، أوضح وزير الخزانة الأمريكي "ستيفن منوشين" في بيان لوزارة الخزانة إن "فرض الخزانة لضغوط مالية غير مسبوقة على إيران يجب أن يوضح للنظام الإيراني أنه سيواجه عزلة مالية متزايدة وركوداً اقتصادياً حتى يتغير سلوكه المزعزع للاستقرار بشكل جذري"، وأضاف "منوشين" "الضغط الأقصى الذي تمارسه واشنطن سوف يتصاعد من هنا نحن عازمون على التأكد من توقف النظام الإيراني عن تحويل احتياطاته من العملة الصعبة إلى استثمارات فاسدة في أيدي الإرهابيين"، تلك التصريحات قابلها رد الرئيس الإيراني "حسن روحاني" بتصريحات أوضح خلاله "إن طهران ستتهرب من العقوبات وستواصل دفع براميل النفط إلى السوق، وسنكرر تحدي البلاد طويل الأمد"[2].

(1) **Ibid.**

(2) U.S. Department of the Treasury, "Statement by Secretary Steven T. Mnuchin on Iran Decision", **Secretary Statements & Remarks**, U.S. Department of the Treasury, 8 May 2018, at: https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm0382

بعد مرور فترة سماح الإعفاءات الأمريكية للدول المستوردة للنفط الخام من إيران، إعلان "ترامب" في منتصف نيسان2019 عن إنهاء الإعفاءات الأمريكية التي تسمح للعديد من الدول المستوردة للخام الإيراني بمواصلة الاستيراد من إيران، وأكد على ارتفاع أسعار النفط، ما أدخل الولايات المتحدة وقتئذ في توتر كبير مع حلفاء واشنطن ومنافسيها على حداً سواء، سيما اللذين يعتمدون على الخام الإيراني، ناهيك عن التوترات التي زادت بشكل كبير في منطقة الخليج ومضيق هرمز وبحر العرب، مما دفع وزير الخارجية الأمريكي آنذاك "بومبيو" بقوله "إن واشنطن بصدد محاولة لممارسة أقصى قدر من الضغط على طهران، لن تجدد الإعفاءات الأمريكية التي حصلت عليها ثماني دول في تشرين الثاني العام الماضي لمواصلة شراء كميات متواضعة من النفط الإيراني"، تلك الخطوة الأمريكية المفاجئة هدفت إلى خفض صادرات النفط الإيراني من المستوى 1.5 مليون برميل يومياً، إلى ما يقرب الصفر، وهو الهدف والاستراتيجية الأمريكية المعلنة من قبل الرئيس "ترامب" بعدما تولي السلطة في البيت الأبيض، ثم عاد "بومبيو" وأكد "إن سياسة إصدار الإعفاءات انتهت، لن نمنح أي إعفاءات بعد الآن، سنذهب إلى الصفر، إلى الصفر في جميع المجالات، إن المدة التي ستستمر فيها الولايات المتحدة في الضغط من أجل وقف الصادرات الإيرانية إلى الصفر يعتمد فقط على ما إذا كانت طهران ستغير سلوكها"[1].

في تلك الأثناء، صنف "ترامب" الحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية[2]، واستكمل تنسيقه مع المملكة العربية السعودية والإمارات المتحدة – المنافسين الإقليميين لإيران – لاستكمال استراتيجية السيطرة على أي انقطاع لإمدادات الطاقة وارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، وفعلياً زادت كل من الرياض وأبوظبي من إنتاجهم اليومي للخام، وبعدما تراجعت إدارة "ترامب" وأصدرت إعفاءات جديدة للدول المستورد للخام الإيراني، شعرت الرياض بخيبة أمل عندما زادت إنتاجها لتعويض العقوبات المفروض على صادرات إيرانية النفطية، ببر وزير الخارجية الأمريكية "بومبيو" تلك الخطوة قائلاً "إن العقوبات تحرم إيران من مصدر رئيسي للدخل ما يصل إلى40% من إيرادات النظام الإيراني يأتي من مبيعات النفط، إنه المصدر الأول للأموال بالنسبة للنظام الإيراني، وقبل أن تدخل عقوبتا حيز التنفيذ، كانت إيران تدر ما يصل إلى50 مليار دولار سنوياً من عائدات النفط، لا تزال الخطوة الأمريكية الأخيرة تحمل الكثير من المخاطر، اعتماداً الآن على مدى امتثال دول مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية للمطالب الأمريكية الجديدة، هؤلاء الثلاثة من كبار المشترين للنفط الإيراني، هم يشترون معاً ما يقرب من مليون برميل يومياً، ولم تمتثل الصين، على وجه الخصوص بشكل كامل للمطالب الأمريكية بالتوقف عن شراء الخام الإيراني"[3].

لقد توقع العديد من الخبراء لأسواق الطاقة أن ينتهي الأمر بتوجهات الرئيس "ترامب" وإدارته إلى تجديد الإعفاءات الأمريكية للدول المستوردة للخام الإيراني، وذلك نظراً لأن أسعار الوقود آنذاك كانت مرتفعة بشكل

([1]) Keith Johnson & Robbie Gramer, "Trump's Big Iran Oil Gamble: By Seeking to Cut Iranian Exports to Zero, the U.S. President is Taking a Major Economic and Political Risk", **Report Foreign Policy**, 22 April 2019, at: https://foreignpolicy.com/2019/04/22/trumps-big-iran-oil-gamble-sanctions-waivers-end-pompeo-trump-iranian-oil-exports-imports-what-impact-political-economic-diplomacy

([2]) على موسي الدداء، "إدارة ترامب للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، **المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة41، العدد477، نوفمبر2018، ص ص121-138.

([3]) Keith Johnson & Robbie Gramer, "Trump's Big Iran Oil Gamble: By Seeking to Cut IRANIAN Exports to Zero, the U.S. President is Taking a Major Economic and Political Risk", **Op. Cit.**

ملحوظ، أضف إلى ذلك أن إخراج العملاق الإيراني بإنتاجه من خام النفط لما يزيد عن مليون برميل نفط يومياً من الأسواق العالمية تلك الاستراتيجية الأمريكية من شأنه أن تؤدى إلى مزيد من ارتفاع أسعار النفط عالمياً، وذلك عكس توجهات "ترامب" وإدارته ووعوده، ومن جهة أخرى قامت كل من السعودية وأعضاء آخرون من منظمة أوبك، وروسيا، بخفض إنتاج النفط لدعم الأسعار من جانب، ومن آخر لتعويض الخسائر التي تسببت فيه سياسات الرئيس "ترامب" وإدارته.

الفرع السابع: الاستثمار الأمريكي في الأزمة السورية:

مع قرب نهاية عام2019، صرح "ترامب" بـ"إن القوات الأمريكية ستبقي في سوريا للحفاظ على النفط"[1]، بسبب ذلك التصريح، سارع البنتاجون إلى نفي تلك التوجهات الأمريكية، وواضح المتحدث العسكري باسم القوات الأمريكية باقية في سوريا فقط من أجل هزيمة تنظيم "داعش" بشكل شامل، وأي تواجد أميركي عسكري حول حقول النفط في سوريا مجرد جزء من مهمة التغلب على ما يسمي تنظيم "داعش"[2]؛ وبالرجوع إلى شهر 9 تشرين الأول2019 جاءت العملية العسكرية التركية التي أطلق عليها "عملية نبع السلام"، تلك العملية العسكرية أعدت خلط أوراق الصراع في شمال شرق سوريا بين كافة الأطراف المنخرطة في الأزمة السورية، فبعدما انتهت العملية التركية التي أدت إلى إبعاد الفصائل الكوردية عن منطقة الحدود التركية، وبينما كان النظام السوري المدعوم من القوات الروسية يتهيأ لسد الفراغ الحاصل بعد انسحاب (قوات سوريا الديمقراطية "قسد")، والتمهيد لعملية عسكرية لاستعادة السيطرة على الحقول النفطية السورية، فاجأ الرئيس "ترامب" كافة الأطراف بتصريحه في27 تشرين الثاني2019، بأنه يعتزم عقد صفقة مع شركة "إكسون موبيل" الأمريكية للذهاب إلى سوريا والقيام بتوزيع الثروة النفطية السورية بشكل صحيح، مشيراً إلى أن حماية آبار النفط ستحرم تنظيم "داعش" من عوائده، فيما سيستفيد منه الكورد، ويمكن أن تستفيد الولايات المتحدة منه أيضاً، مضيفاً "يجب أن نأخذ حصتنا الآن"[3].

وقتئذ بينت تصريحات "ترامب" حجم النفوذ الأمريكي الحقيقي داخل سوريا، إذ جاء إعلان "ترامب" في6 تشرين الأول2019 عن عزم القوات الأمريكية على الانسحاب من شمال شرق سوريا الداعمة لقوات "قسد"، لكن على النقيض من ذلك ففي نهاية نفس الشهر تبين وصول أكثر من170 شاحنة عسكرية للقوات الأمريكية يرافقها أكثر من17عربة أمريكية مدرعة تحمل جنوداً أمريكيين، قادمة من إقليم كوردستان العراق إلى القواعد الأمريكية القريبة

([1]) شبكة أر تي الإخبارية الروسية، "ترامب: النفط السوري في أيدينا وسنفعل به ما نشاء!"، **شبكة أر تي الإخبارية الروسية**، 2019/12/3، طالع: https://arabic.rt.com/world/1065160

([2]) Lolita C. Baldor, "Trump OKs Wider Syria Oil Mission, Raising Legal Questions", **Military Times**, 6 Nov 2019, at: https://www.militarytimes.com/flashpoints/2019/11/05/trump-oks-wider-syria-oil-mission-raising-legal-questions

- Lolita C. Baldor, " Some American Troops May Stay in Syria to Guard Oil Fields, Esper Says", **Military Times**, 21 Oct 2019, at: https://www.militarytimes.com/flashpoints/2019/10/21/some-american-troops-may-stay-in-syria-to-guard-oil-fields-esper-says

([3]) Daily Beast, "Trump Announces New Syria Plan: Blood for Oil", **Daily Beast**, 23 Oct 2019, at: https://www.thedailybeast.com/trump-announces-new-syria-plan-blood-for-oil

من حقول النفط والغاز في محافظتي دير الزور والحسكة شرق سوريا، بهدف دعم الكورد حلفاء واشنطن من جهة، ولمنع أية سيطرة اقتصادية لروسيا وإيران على منابع النفط السورية، إمعاناً في تشديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على طهران ودمشق، وحرمانهما من الانتفاع من تلك المناطق للتحايل على العقوبات وتأمين طرق وموارد النفط السوري من جهة أخرى[1].

لقد فرضت إدارة "ترامب" هيمنتها على أغلب حقول النفط السورية عبر وكلائها وحلفائها، بما سمح لواشنطن بإدارة أزمة الصراع في سوريا، ومناورة كل من روسيا وإيران، من خلال فتح ساحات للصراع في منطقة شرق سوريا التي تكتسب أهميته ليس فقط من تركز حقول النفط السورية، بل كونها ملتقى مواصلات تربط سوريا بتركيا بالمنطقة العربية وإقليم كوردستان والعراق وإيران والغرب – المناطق المتاخمة بالحقول النفط والثروات البترولية الهائلة – المؤهلة لتكون المنطقة الرابطة والمتحكمة بالطرق الرئيسية لمرور النفط والغاز السوري باتجاه قارة أوروبا، في حين استحوذت روسيا على كافة عقود استكشاف الغاز الطبيعي السوري في مياه البحر الأبيض المتوسط عبر شركاتها النفطية –حيث يوجد هناك أكبر قاعدة روسية عسكرية في الشرق الأوسط في المياه السورية في طرطوس– فموسكو تسير دوريات عسكرية في بعض المناطق السورية بالتنسيق مع تركيا، وهي اللعب الأكثر تأثيراً على الساحة السورية، في مواجهة اللاعب الأمريكي غير المكترث، إذ بات تحديد ملامح أي حل سياسي مستقبلي مقبل رهناً بالعلاقات الأمريكية–الروسية، علماً بأن موسكو منذ أن انخرطت في الأزمة السورية ودعمت النظام السوري منذ اندلاع تلك الأزمة، وجل هدفها الاستحواذ على القسم الأكبر من عقود النفط والغاز الطبيعي في سوريا، لكن واقع الأمر أن واشنطن فرضت هيمنتها على أغلب حقول النفط السورية بشكل لا شك فيه حتى تاريخه.

على ضوءه ذلك نرى بإن إدارة "ترامب" توصلت إلى خطة بسيطة، تكمن في مساعدة شركاء ووكلاء واشنطن على الاستفادة من النفط السوري –سيما كورد سوريا- من خلال إبقائه بعيداً عن متناول النظام السوري وقواته من ناحية[2] ، ثم المساعدة في تكريره وبيعه، والحقول النفطية في شمال شرق سوريا كانت ضمن المناطق التي تسيطر عليها القوات الأمريكية. وبعد عقود من الادعاءات بأن الولايات المتحدة لا تهتم بمنطقة الشرق الأوسط إلا بسبب نفطه، تبين أن القوات الأمريكية لا يمكن أن ينظر إليها على أنها تسيطر على حقول النفط في الأراضي السورية[3] ، فهي من تملي من يستفيد/سيستفيد من ثرواتها، والوقت الذي مر على الأزمة السورية أكد أن واشنطن أخفت تلك الخطة -رغم ما كان يصرح به "ترامب"– على الرغم من أن استراتيجية أمريكا مهيمناً عالمياً على الطاقة تبرر استمرار البصمة الأمريكية في سوريا حتى تاريخه أيضاً.

وذات الخطة الرامية إلى حماية النفط السوري، من قبل إدارة "ترامب" منعتها وزارة الخزانة الأمريكية بموجب أمر تنفيذي صادر عنه يمنع الشركات والأفراد الأمريكيين من العمل في سوريا بسبب العقوبات المفروضة على النظام السوري ورئيسه "بشار الأسد"، لكن في8 نيسان2020، منحت شركة "دلتا كريسنت" الأمريكية من إدارة

(1) Kenneth R. Rosen, "The Inside Story of How Trump 'Kept the Oil' in Syria and Lost", **Policy Analysis**, The Washington Institute for Near East Policy, May 2021, at: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/inside-story-how-trump-kept-oil-syria-and-lost

(2) Kenneth R. Rosen, Ibid.

(3) Kenneth R. Rosen, "The Inside Story of How Trump 'Kept the Oil' in Syria and Lost", **Op. Cit.**

"ترامب" إعفاء من العقوبات لمدة عام واحد من أجل "تقديم المشورة والمساعدة" لشركات النفط المحلية السورية في الشمال الشرقي من سوريا، وهي المنطقة المعروفة باسم "روژئاڤا"، والتي تسيطر عليها القوات السورية التي يقودها الكورد المدعومين من واشنطن[1].

الفرع الثامن: تداعيات التنافس الأمريكي–الصيني وانعكاساته على إمدادات الطاقة:

على الرغم من توقيع اتفاق تجاري بين الولايات المتحدة والصين في مطلع عام2020، كتهدئة بين البلدين في الحرب التجارية التي اندلعت بينها منذ أذار2018، إلا أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لـ"ترامب" وإدارته كانت تنظر إلى الصين باعتبارها نظام استبدادي يرفض القيم الديمقراطية، ويشكل تحدي للسلام والاستقرار الدولي، والمنافس الوحيد الذي لديه النية العملية لإعادة تشكيل النظام الدولي، فالصين تزيد من قوتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والتكنولوجية باستمرار لتحقيق تلك الغاية، لتخرج بذلك عن المنافسة التقليدية الكلاسيكية التي تنادي بها الولايات المتحدة في أسواق وساحات المصالح والأهداف الاستراتيجية المختلفة في النظام الدولي، والآن أصبحت الصين من أقوى المستثمرين في العالم في البنية التحتية في عشرات البلدان حول العالم، وفي مقدمتهم البلدان المنتجة للطاقة، فبحسب نص وثيقة "ترامب" "سنعمل مع شركائنا للطعن في ممارسات الصين التجارية والاقتصادية غير العادلة وتقييد استحواذها على التقنيات الحساسة"[2].

وعليه، وبعدما أكد "ترامب" إن الصين تشكل تهديداً كبيراً على أمن الولايات المتحدة وهيمنتها الدولية، دخل معها في تنافس استراتيجي، بدء في منتصف عام2018، بفرض رسوم جمركية على السلع الصناعية الصينية بقيمة50 مليار دولار، على أساس ممارسات الصين التجارية غير العادلة من وجهة النظر الأمريكية، ومع رد الصين بإجراءات اقتصادية ممثلة ومتبادلة، فرض "ترامب" تعريفات جمركية إضافية على البضائع الصينية بقيمة200 مليار دولار شرع في تنفيذه مطلع أيلول2018 فصاعداً، وفي تصعيد أميركي اقتصادي غير عادل – حرب أمريكية اقتصادية ضد الصين– هدد "ترامب" آنذاك بفرض مزيد من الرسوم الجمركية على البضائع الصينية بقيمة ستصل إلى أكثر 267 – 300 مليار دولار في المستقبل، الأمر الذي دفع الصين إلى الرد بفرض رسوم جمركية على البضائع الأمريكية بقيمة60 مليار دولار، بما فيها رسوم بقيمة10% على الغاز الأمريكي المسال، مما اضطر الصين إلى مراجعة حجم وارداتها من إمدادات الطاقة المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أدني حد ممكن، بعدما كانت الصين من أكبر مشترى الخام الأمريكي حتى حزيران2018، وحولت الصين أنظرها إلى إمدادات الطاقة الواردة من كل من روسيا والسعودية وإيران، وباقي دول منظمة أوبك، وضخت استثمارات اقتصادية غير مسبوقة في تلك البلدان ودخلت معها في مشروعات تنموية استراتيجية كبرى في مجالات إمدادات الطاقة والصناعات المتعلقة بها[3].

([1]) Kenneth, **Ibid.**

([2]) The White House, "**National Security Strategy of the United States of America**", Op.Cit, pp.42-48.

([3]) Sylvie Cornot Gandolphe, Jean François Boittin, "The Trump-led Trade War with China: Energy Dominance Self-Destructed?", **Publications Études de l'Ifri**, September 2018, at:

لقد استهدف "ترامب" بتلك الإجراءات الاقتصادية ضرب الاقتصاد الصيني؛ ففرض الرسوم الجمركية المرتفعة من شأنه تهديد النمو الاقتصادي ونمو الطلب على أي سلعة بما فيها إمدادات الطاقة في أي دولة، فـ"ترامب" يدرك أن الصين تعد من أكبر مستوردي الطاقة عالمياً – الصين ثاني أكبر مستهلك عالمي للطاقة بعد الولايات المتحدة – ومع تباطؤ اقتصادها، يتباطأ طلب بكين على إمدادات الطاقة، مما يثقل كاهل الأسواق العالمية، والصين مدركة تماماً لتداعيات مثل تلك السياسات والإجراءات التجارية المناهضة التي اتبعتها إدارة "ترامب"، فخفضت بكين اليوان الصيني إلى أدنى مستوى له مقابل الدولار في تلك الفترة، مما أثار غضب "ترامب" وقتئذ، وهذا يعنى أن السلع الصينية أصبحت أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية في مقابل السلع الأمريكية المقومة بالدولار، ومنذ تلك اللحظة، ووزارة الخزانة الأمريكية صنفت الصين رسمياً على أنها دولة متلاعبة بالدولار، وهو الإجراء الذي لم تتخذه الولايات المتحدة منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين الماضي، عندما تم وسم الصين بنفس التهمة وذات التلاعب بالعملة الأمريكية[1].

لما أدرك "ترامب" عدم جدوى تلك السياسات التجارية الفاشلة تجاه الصين، ذهب إلى توقيع اتفاق تجاري مبدئي مع الصين لاحتوائها من جهة، واحتواء الصراع الاقتصادي بينهما من جهة أخرى، واحتواء الخسائر الأمريكية من جهة ثالثة، ففي منتصف كانون الأول2020 وقع "ترامب" وإدارته "المرحلة الأولي" من اتفاق تجاري مع الصين أطلق عليه "ترامب" "اتفاق تجاري تاريخي"[2]، وألزم بكين بشراء ما قيمته200 مليار دولار من الصادرات الأمريكية الإضافية قبل نهاية عام2021، إلا أن تداعيات جائحة كوفيد19 والإغلاق العالمي، حال دون نجاح تلك المساعي الأمريكية، وفشل ذلك الاتفاق أيما فشل، وبغض النظر عن تداعيات حالتي الوباء والركود التي ضربت العالم في تلك الفترة، تجد أن من أهم أسباب فشل ذلك الاتفاق التجاري بين واشنطن وبكين يرجع إلى السياسات التكميلية اللازمة لإعطاء ذلك الاتفاق الوقت الكافي لنجاحه، ففي واقع الأمر لم تشتري الصين من الولايات المتحدة أكثر من 55-58% من الصادرات الأمريكية، بما فيها صادرت إمدادات الطاقة الأمريكية التي التزمت بشرائها الصين بموجب ذلك الاتفاق، والتي لم تصل إلى مستويات ورادات الصين قبل وصول "ترامب" للحكم

https://www.ifri.org/en/publications/etudes-de-lifri/trump-led-trade-war-china-energy-dominance-self-destructed

([1]) Ariel Cohen, "Trump's China Trade War Hammering Oil Markets", **Forbes**, 6Aug 2019, at: https://www.forbes.com/sites/arielcohen/2019/08/06/trumps-china-trade-war-hammering-oil-markets

([2]) "**Economic and Trade Agreement Between The United States of America and The People's Republic of China: Phase One**", Office of The United States (Trade Representative) AMBASSADOR Robert E. Lighthizer, United States Department of The Treasury, Secretary (Steven T. Mnuchin), January 15, 2020, At: https://fm.cnbc.com/applications/cnbc.com/resources/editorialfiles/2020/01/15/US-China-Trade-Agreement_1-14-20.pdf

في2017، أي لم تشتري الصين أيا من الصادرات الإضافية البالغة200 مليار دولار التي وعدت بها صفقة "ترامب"[1].

وبالتركيز على إمدادات الطاقة، لم تكن الولايات المتحدة المصدرً الرئيسي للصين، لكن "ترامب" حاول تغيير تلك المعادلة من خلال إنشاء التزام كبير بمنتجات الطاقة وإمداداتها بين واشنطن وباكين، فقد شكلت صادرات الطاقة الأمريكية للصين في عام 2021 أكثر من ضعف مستويات ما قبل الحرب التجارية بين البلدين، على الرغم من وصول الواردات الأمريكية للصين إلى نسبة 37% فقط من الالتزام الصيني بالشراء من واشنطن خلال الفترة بين عامي2020-2021، وساهم في زيادة تلك النسبة الفحم والنفط الخام والغاز الطبيعي المسال، فقطاع الطاقة شكل أحد القطاعات التي قد يعزى فيها الفشل في الوفاء بالالتزامات الصينية–الأمريكية، والشكل رقم (5) يوضح حجم الصادرات الأمريكية من الطاقة للصين في الفترة من 2009-2021، والتي توضح مدى ارتفاعها المستمر، والتي تعكس حجم الطلب الصيني على الطاقة، حيث نمت بشكل مطرد.

الشكل رقم (5) يوضح حجم الصادرات الأمريكية من الطاقة إلى الصين في الفترة 2009-2021 بالمليار دولار

([1]) Chad P. Bown, "China Bought None of the Extra $200 Billion of US Exports in Trump's Trade Deal", **Report PIIE**, Peterson Institute for International Economics, 19 July 2022, at: https://www.piie.com/blogs/realtime-economics/china-bought-extra-200-billion-us-trumps-trade-pdf

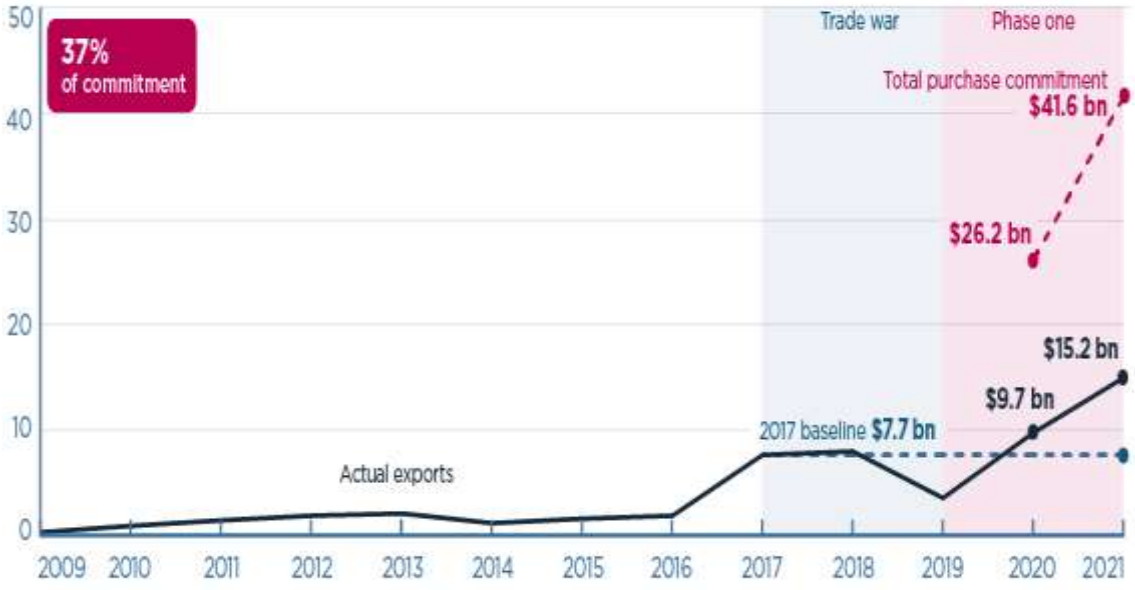

Source: EIA, 2022.

ومن هنا نرى بإن التنافس الأمريكي–الصيني لا يزال يشهد العديد من الصدمات على كافة الأصعدة، وفي مقدمة تلك الصدمات التعاون التجاري بين البلدين في مجال أمن الطاقة وإمداداتها بشكل خاص، والتجارة الخارجية في إطارها الواسع بشكل عام، فالحرب التجارية التي شنها "ترامب" كبدت الاقتصاد الأمريكي خسائر كبيرة من خلال تأثير التعريفات الأمريكية، فتأثير التعريفات الجمركية كان ينعكس على رفع الأسعار وإيذاء المستهلكين والشركات الأمريكية التي تشتري المدخلات المستوردة، مما أضر بالقدرة التنافسية الأمريكية عن طريق خفض العمالة والمبيعات، وربما استفادت بعض القطاعات والعمال من التعريفات الجمركية الأمريكية المفروضة على الصين، لكن تلك المكاسب عوضتها خسائر أخرى، مما أدى إلى ضرر إجمالي للاقتصاد الأمريكي بسبب تعنت "ترامب" وإدارته في تعاملهم مع الصين.

إن تصاعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين دون أي مخرج واضح على مدار فترة حكم "ترامب" -والتي لا تزال مستمرة حتى تاريخه– والتوصل إلى اتفاق تاريخي مع الصين لم تفعل سوى القليل لتغيير عملية صنع السياسة الاقتصادية في الصين، فالأخيرة منذ فترة عازمة على أن تصبح أكثر تركيزاً على الدولة وأقل توجهاً إلى الأسواق، ومع انتهاء صلاحية الاتفاق التاريخي المحدد في نهاية عام 2021 لالتزامات الشراء الصيني بقيمة 200 مليار دولار وفشله تماماً، سعت الولايات المتحدة إلى إتباع سياسات واستراتيجيات جديدة للتعامل مع الصين، فعلى الرغم من أن سوق الطاقة قادر على تعديل التدفقات وإعادة التوازن، إلا أن التهديد الأكبر للتوترات التجارية على أسواق الطاقة يأتي من تصاعد الحروب التجارية وتأثيرها الناتج على الاستثمار والنمو الاقتصادي، فلقد وصلت الحرب التجارية بين واشنطن وبكين في فترة حكم الرئيس "ترامب" إلى آفاق غير مسبوقة مع استمرار إنتاج النفط والغاز الأمريكي في تحطيم الأرقام القياسية وتباطؤ نمو الطلب العالمي على إمدادات الطاقة، فعندما يتنافس أكبر اقتصاديين في العالم وجهاً لوجه في حرب تجارية، فالأضرار ستكون أمر مؤكد، وأول من سيدفع الثمن هم منتجي الطاقة، والعكس صحيح سيستفيد مستهلكي الطاقة من هذه المنافسة وانخفاض الأسعار.

الاستنتاجات

أولاً: حاولت إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" خلال فترة رئاسته، أن تحقق فعلياً وعملياً العديد من النجاحات الاستراتيجية في مجال أمن الطاقة. وهذا ما حصل في الكثير من الأحيان.

ثانياً: احدى نقاط أجندة إدارة الرئيس "دونالد ترامب" لأمن الطاقة تتمثل في إطار الانسحاب الأمريكي الرسمي من الاتفاقيات الدولية المعنية بتغير المناخ. حيث بررت الإدارة هذه الخطوة بدافع حماية الوظائف، وموثوقية الطاقة، وحماية الأمن القومي الأمريكي بدل التوجه نحو أجندة الاعتماد على الطاقة النظيفة والمتجددة، دون تأمين البنية التحتية الرئيسية للطاقة التقليدية داخل الولايات المتحدة وتعزيز سبل تطويرها.

ثالثاً: خلال 2017-2020 تميزت السياسة الأمريكية بتمثيل الدور المتغير والصورة الذاتية لسياسات الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" وإداراته، باعتبارها تعكس قوة الولايات المتحدة في النظام الدولي ومدى هيمنتها في مجال الطاقة.

رابعاً: شهدت سياسات أمن الطاقة على الصعيد الخارجي أثناء فترة حكم الرئيس "دونالد ترامب" إلى تغييرات جوهرية بهدف ضمان الاكتفاء الذاتي الأمريكي من الطاقة، والهيمنة الأمريكية على منابع الطاقة حول العالم، وكذلك الهيمنة الأمريكية على الممرات الملاحية الدولية التي تمر خلالها إمدادات الطاقة العالمية، والحد من الاعتماد الأمريكي على الطاقة الأجنبية.

خامساً: ان السياسات المتبعة لتحقيق أمن الطاقة في فترة حكم الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب)، أكدت إن الولايات المتحدة ستتبنى سياسات واستراتيجيات جديدة أولى أشكالها تتجسد في مظاهر تآكل نظام الطاقة الدولي المعمول به كإطار تنظيمي عالمي، فتصرفت إدارة "ترامب" من جانب واحد، حيث قوضت قيادة الولايات المتحدة لنظام المناخ الدولي.

سادساً: لقد استهدفت الإدارة الامريكية برئاسة "دونالد ترامب" من خلال عدة إجراءات اقتصادية، ايذاء الاقتصادات المغايرة والمنافسة لها، كالاقتصاد الصيني؛ حيث فرضت العديد من القيود التي من شأنها تهديد النمو الاقتصادي وكذلك إمدادات الطاقة في أي دولة. وفي بعض الأحيان فان هذا التصاعد الأمريكي لم تحقق سوى القليل لتغيير عملية صنع السياسة الاقتصادية لدى الدول المنافسة.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية:

1. الجزيرة، "ترمب بالسعودية. 460 مليار دولار وثلاث قمم"، موقع الجزيرة الإخباري، 2017/7/21، طالع:
https://www.ajnet.me/encyclopedia/2017/5/21
2. شبكة أر تي الإخبارية الروسية، "ترامب: النفط السوري في أيدينا وسنفعل به ما نشاء!"، شبكة أر تي الإخبارية الروسية، 2019/12/3، طالع: https://arabic.rt.com/world/1065160

3. على موسي الددا، "إدارة ترامب للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة41، العدد477، نوفمبر2018
4. فرنسا 24، "حصاد اليوم الأول لزيارة ترامب للسعودية: استقبال حافل وعقود بـ 380 مليار دولار"، فرنسا 24، 2017/5/20، طالع:https://www.france24.com/ar/20170520

ثانياً: المصادر الانجليزية:

1. Aaron Wildavsky, “The Two Presidencies”, Society, Vol.35, No.2, 1998
2. Alissa De Carbonnel & Timothy Gardner, "Aggressive U.S. Energy Policy Tests Ties With European Allies", **Reuters**, 10 July 2019, at: https://www.reuters.com/article/us-usa-energy-europe/aggressive-u-s-energy-policy-tests-ties-with-european-allies-idUSKCN1U512P
3. Anna Mikulska and Michael Maher, "U.S. Energy Dominance: Markets Trump Policy In 2017", **Forbes**, 22 Feb 2018, at: https://www.forbes.com/sites/thebakersinstitute/2018/02/22/u-s-energy-dominance-markets-trump-policy-in-2017/?sh=2bd5bee1550d
4. AP, “Trump Tells Chevron to “Wind Down” Oil Fields in Venezuela”, **AP News**, 22 April 2020, at: https://apnews.com/article/ec3510ac38818e219a7268668da9920e
5. Ariel Cohen, "Trump's China Trade War Hammering Oil Markets", **Forbes**, 6Aug 2019, at: https://www.forbes.com/sites/arielcohen/2019/08/06/trumps-china-trade-war-hammering-oil-markets
6. BBC, “Nord Stream 2: Trump Approves Sanctions on Russia Gas Pipeline”, **BBC**, 21 December 2019,at: https://www.bbc.com/news/world-europe-50875935
7. BP, “Statistical Review of World Energy”, **Report BP**, 68th Edition, 2019, pp.1-60, at: https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2019-full-report.pdf
8. Chad P. Bown, "China Bought None of the Extra $200 Billion of US Exports in Trump's Trade Deal", **Report PIIE**, Peterson Institute for International Economics, 19 July 2022, at: https://www.piie.com/blogs/realtime-economics/china-bought-extra-200-billion-us-trumps-trade-pdf
9. Daily Beast, "Trump Announces New Syria Plan: Blood for Oil", **Daily Beast**, 23 Oct 2019, at: https://www.thedailybeast.com/trump-announces-new-syria-plan-blood-for-oil
10. David Sheppard & Ed Crooks, "Optec: Why Trump has Saudi Arabia Over a Barrel: Riyadh Will Struggle to Boost Prices Now that US is the World’s Largest Oil Producer", **Financial Times**, 4/12/2018, at: https://www.ft.com/content/95c51436-f49e-11e8-9623-d7f9881e729f
11. Diane Francis, "Trump Blocks Putin’s Pipeline with US Sanctions", **Research Article**, Atlantic Council, 22 December 2019, at: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/ukrainealert/us-sanctions-block-putins-pipeline, Paul Belkin, Michael Ratner & Cory Welt, "Russia’s Nord Stream 2 Natural Gas Pipeline to Germany Halted", **Report CRS**, 10 March 2022, pp.1-3, at: https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF11138-pdf
12. **Economic and Trade Agreement Between The United States of America and The People’s Republic of China: Phase One**", Office of The United States (Trade Representative) AMBASSADOR Robert E. Lighthizer, United States Department of The Treasury, Secretary (Steven T. Mnuchin), January 15, 2020, At: https://fm.cnbc.com/applications/cnbc.com/resources/editorialfiles/2020/01/15/US-China-Trade-Agreement_1-14-20.pdf
13. Energy Information Administration (EIA), “Annual Energy Outlook 2020: With Projections to 2050", **Report EIA**, Washington, DC, U.S. Department of Energy, January 2020, pp.10-13, at: https://www.eia.gov/outlooks/aeo/pdf/AEO2020%20Full%20Report.pdf
14. European Commission," EU Energy Platform: Work Advances on Joint Gas Purchasing After Legal Proposal is Agreed by Energy Ministers”, Press **Release**, Brussels, European Commission, 20 December 2022, at: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_22_7848
15. Farid Guliyev, "Trump’s “America First” Energy Policy, Contingency and the Reconfiguration of the Global Energy Order", **Energy Policy**, National Library of Medicine, 2020 May, at: https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC71
16. G. John Ikenberry, "The End of Liberal International Order?", **International Affairs**, Vol.94, No.1, January 2018
17. George C. Edwards, Kenneth R. Mayer & Stephen J. Wayne, Presidential Leadership: Politics and Policy Making, **New York**, Rowman & Littlefield Publishers, 2020
18. Ian Bremmer & Kenneth A. Hersh, “When American Stops Importing Energy”, **New York Times**, 22/5/2013, at: https://www.nytimes.com/2013/05/23/opinion/global/when-america-stops-importing-energy.html

19. International Energy Agency (IEA), "World Energy Outlook 2020", **Report IEA**, Washington, DC, U.S. Department of Energy, 2020, pp.27-58, at: https://iea.blob.core.windows.net/assets/a72d8abf-de08-4385-8711-b8a062d6124a/WEO2020.pdf
20. International Energy Agency, World Energy Outlook Factsheet, **Report IEA**, October 2021, Ch.1, pp.57-69, at: https://iea.blob.core.windows.net/assets/4ed140c1-c3f3-4fd9-acae-789a4e14a23c/WorldEnergyOutlook2021.pdf
21. IRENA, "A New World: The Geopolitics of the Energy Transformation", **Report IRENA**, January 2019, at: https://www.irena.org/publications/2019/Jan/A-New-World-The-Geopolitics-of-the-Energy-Transformation
22. Jimmy Carter, "State of the Union Address", 23 January 1980, **Atlanta**, The Jimmy Carter Presidential Library and Museum, at: https://www.jimmycarterlibrary.gov/assets/documents/speeches/su80jec.phtml
23. Keith Johnson & Robbie Gramer, "Trump's Big Iran Oil Gamble: By Seeking to Cut Iranian Exports to Zero, the U.S. President is Taking a Major Economic and Political Risk", **Report Foreign Policy**, 22 April 2019, at: https://foreignpolicy.com/2019/04/22/trumps-big-iran-oil-gamble-sanctions-waivers-end-pompeo-trump-iranian-oil-exports-imports-what-impact-political-economic-diplomacy
24. Kenneth R. Rosen, "The Inside Story of How Trump 'Kept the Oil' in Syria and Lost", **Policy Analysis**, The Washington Institute for Near East Policy, May 2021, at: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/inside-story-how-trump-kept-oil-syria-and-lost
25. Lolita C. Baldor, " Some American Troops May Stay in Syria to Guard Oil Fields, Esper Says", **Military Times**, 21 Oct 2019, at: https://www.militarytimes.com/flashpoints/2019/10/21/some-american-troops-may-stay-in-syria-to-guard-oil-fields-esper-says
26. Lolita C. Baldor, "Trump OKs Wider Syria Oil Mission, Raising Legal Questions", **Military Times**, 6 Nov 2019, at: https://www.militarytimes.com/flashpoints/2019/11/05/trump-oks-wider-syria-oil-mission-raising-legal-questions
27. Nadja Popovich, Livia Albeck-Ripka and Kendra Pierre-Louis, "The Trump Administration Is Reversing Nearly 100 Environmental Rules. Here's the Full List", **New York Times**, 15 Oct 2020, at: https://www.nytimes.com/interactive/2020/climate/trump-environment-rollbacks.html
28. National Petroleum Council, Prudent Development: Realizing the Potential of North America's Abundant, **Reports Natural Gas and Resources**, 2011, pp.12-29, at: http://www.npc.org/reports/NARD/NARD-Resource-Supply.pdf
29. Nidhi Verma & Aftab Ahmed, "Trump Warns of More U.S. Sanctions on Venezuelan Oil Sector", **Reuters**, 26 February 2020, at: https://www.reuters.com/article/us-india-usa-trump-venezuela/trump-warns-of-more-u-s-sanctions-on-venezuelan-oil-sector-idUSKBN20J28S, Liz Alarcón, "Trump's Strategy in Venezuela: Domestic or Foreign Policy?", **Global Americans**, 15 April 2020, at: https://theglobalamericans.org/2020/04/trumps-strategy-in-venezuela
30. Popovich Nadja, Albeck-Ripka Livia, Pierre-Louis Kendra, "95 Environmental Rules Being Rolled Back Under Trump", **New York Times**, 2 December 2019, at: https://www.nytimes.com/interactive/2019/climate/trump-environment-rollbacks.html
31. Rick Perry and Ryan Zinke & Scott Pruitt, "U.S. Energy Dominance is Achievable: 'Energy Week' Highlights the role of American Resources in Securing Prosperity", **The Washington Times**, 26 June 2017, at: https://www.washingtontimes.com/news/2017/jun/26/us-energy-dominance-is-achievable
32. Scot Anderson, Jennifer Biever & Others, "The America First Energy Policy of the Trump Administration", **Journal of Energy & Natural Resources Law**, Vol35, No.3, May 2017
33. Sylvie Cornet Gantlope, Jean François Boittin, "The Trump-led Trade War with China: Energy Dominance Self-Destructed?", **Publications Études de l'Ifri**, September 2018, at: https://www.ifri.org/en/publications/etudes-de-lifri/trump-led-trade-war-china-energy-dominance-self-destructed
34. The White House, "Energy & Environment: American Energy Independence", **Press Release**, White House, 24/10/2019, at: https://trumpwhitehouse.archives.gov/issues/energy-environment
35. The White House, "**National Security Strategy of the United States of America**", Washington, The White House, December 2017
36. The White House, "**National Security Strategy of the United States of America**", December 2017
37. Timothy Gardner, Steve Holland, Dmitry Zhdannikov & Rania El Gamal, "Special Report: Trump Told Saudi: Cut Oil Supply or Lose U.S. Military Support - Sources", **Reuters**, 30 April 2020, at: https://www.reuters.com/article/idUSKBN22C1V3
38. Tom DiChristopher, "'Duped,' 'Tricked' and 'Snookered': Oil Analysts say Trump Fooled SAUDIS into Tanking Crude Prices", **CNBC**, 15/11/2018, at: https://www.cnbc.com/2018/11/15/trump-duped-saudis-into-tanking-oil-prices-analysts-say.html

39. Tom DiChristopher, "Trump on Falling Oil Prices: 'That's Because of Me", **CNBC**, 7 Nov 2018, at: https://www.cnbc.com/2018/11/07/trump-on-falling-oil-prices-thats-because-of-me.html
40. Tom DiChristopher, "The State Dept Issued 12 Demands for Iran. They Ratchet Up Oil Market Risk and Trade Tension, **CNBC**, 22 May 2018, at: https://www.cnbc.com/2018/05/22/state-depts-12-demands-for-iran-raise-oil-market-rise-trade-tension.html
41. Tom DiChristopher, "Trump Administration to Iran on Sanctions: Act Like a Normal Country or See Economy 'Crumble'", **CNBC**, 5 Nov 2018, at: https://www.cnbc.com/2018/11/05/trump-administration-details-sanctions-on-iranian-energy-banking.html
42. U.S. Department of the Treasury, "Statement by Secretary Steven T. Mnuchin on Iran Decision", **Secretary Statements & Remarks**, U.S. Department of the Treasury, 8 May 2018, at: https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm0382
43. U.S. Energy Information Administration, "U.S. LNG Exports to Europe Increase Amid Declining Demand and Spot LNG Prices in Asia", U.S. Department of Energy, Re**port U.S. Energy Information Administration**, Office of Fossil Energy, 29 July 2019, at: https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=40213
44. US Department of Energy, "Department of Energy Authorizes Additional LNG Exports from Freeport LNG", Department of Energy, **Press Release,** 29 May 2019, at: https://www.energy.gov/articles/department-energy-authorizes-additional-lng-exports-freeport-lng
45. White House, "Trump Vows to Usher in Golden Era of American Energy Dominance", **Review White House**, 14 Nov 2017, at: https://www.whitehouse.gov/articles/president-trump-vows-usher-golden-era-american-energy-dominance

پوختە

سیستەمی وزەی جیهان بە قۆناغێکی ڕاگوزەریدا تێدەپەڕێت. کە بریتیەلە قۆناغی گواستنەوە بەرەو سیستەمێکی نوێی وزە کە بەوە دەناسرێتەوە کە ویلایەتە یەکگرتوەکانی ئەمریکا دەبێتە سەرچاوەیەکی سەرەکی نەوت، هەروەها شۆڕشی نەوتی بەردین دەگۆڕێت بۆ ئەوەی کە ناسراوە بە سەرچاوەی وزەی نوێکراوە. شۆڕشی نەوتی بەردین لە ویلایەتە یەکگرتوەکانی ئەمریکا هۆکارێکی سەرەکی گۆڕانکاریيە لە ڕێساکانی یاری وزە لەسەر ئاستی جیهان. هەروەك چۆن ئەمەس لەگەڵ هاتنی (دۆناڵد ترامپ) وەك سەرۆکی ئەمریکا ڕوویدا. (دونالد ترامپ) خواستەکانی خۆی ئاشکراکرد بەئاراستەی گواستنەوەی پێگەی ویلایەتە یەکگرتوەکانی ئەمریکا بۆ زلهێزێکی جیهانی لەبواری وزە، چونکە ئەمریکا دەتوانێت ببێتەهۆی دیاریکردنی پرەنسیپە سەرەکییەکانی سیستەمی وزەی جیهانی. ئەم گۆڕانکاریيە لە سیستەمی وزەی جیهانیدا دەکرێت بەشێك بوبێت لەو شۆڕشەی لەبواری نەوتی بەردین ڕویدا، ئەمە لەلایەك. لەلایەکیتریشەوە بەهۆی ئەو سیاسەتە ئابووری و بازرگانیە نوێیانەوە بوبێت کە (دۆناڵد ترامپ) گرتبویەبەر.

Abstract

The global energy system is going through a transition to a new energy system characterized by the emergence of the United States as a major exporter of oil, and the gradual shift of the shale oil revolution towards low-carbon and renewable energy sources. The shale oil revolution in the United States changed the rules of the energy game at the global level, as happened with the election of Donald Trump as President of the United States. Trump has declared his ambition to transform the United States into a global energy superpower, because it can determine the basic pillars of the global energy system. This transformation in the global energy system could be a result of the revolution that occurred in the field of shale oil on the one hand, and Donald Trump's new economic and trade policies on the other hand.